الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي – تبسة
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم
التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم المالية والمحاسبة

مطبوعة في مقياس:

الاقتصاد الكلي 2

(دروس وتمارين محلولة)

موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس

(قسم العلوم المالية والمحاسبية)

إعداد الدكتور:

عطية عزالدين

2025/2024


بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات		III
مقدمة		أ-ب
المحور الأول:	النموذج الكينزي في اقتصاد مغلق خاص (اقتصاد بقطاعين)	1
المحور الثاني:	النموذج الكينزي في اقتصاد مغلق (ثلاث قطاعات)	31
المحور الثالث:	النموذج الكينزي في اقتصاد مفتوح (أربع قطاعات)	45
المحور الرابع:	التوازن الاقتصادي الكلي العام (نموذج IS – LM)	57
المحور الخامس:	تحليل السياسات المالية والنقدية	62
المحور السادس:	الدورات الاقتصادية	72
المحور السابع:	النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم	74
المحور الثامن:	منحنى فيليبس، وقانون أوكن	76
قائمة الراجع:		79

مقدمة:

تتمثل هذه المطبوعة في مجموعة من المحاضرات، التمارين المحلولة والتمارين المقترحة في مقياس الاقتصاد الكلي2، موجهة لطلبة السنة الثانية علوم مالية ومحاسبية وهي معدة وفق البرنامج الوزاري الموحد، حيث تسعى هذه المطبوعة إلى توسيع مدارك الطالب من خلال إعطائه صورة واضحة ومفصلة عن مختلف مواضيع الاقتصاد الكلي المقرر دراستها ضمن محاور هذا المقياس، كما أنها تعتبر أحد المراجع التي تساعد الطالب على التعرف بشكل سهل وبسيط على الجانب النظري للتحليل الاقتصادي الكلي بالإضافة إلى حل تمارين تساعده على ترسيخ هذه المفاهيم وإسقاطها على الواقع الاقتصادي.

وتحتوي هذه المطبوعة على ثمانية محاور، يتناول المحور الأول التحليل الكينزي البسيط في اقتصاد مغلق خاص (اقتصاد بقطاعين)، حيث يكون لدينا قطاع العائلات (الاستهلاك) وقطاع المؤسسات الإنتاجية (الاستثمار) فقط، وستتم دراسة التوازن الاقتصادي الكلي في ضل هذا الاقتصاد الافتراضي أين يكون التوازن في السوق الحقيقي أي سوق السلع والخدمات؛

ويتناول المحور الثاني التحليل الكينزي في اقتصاد مغلق (بثلاث قطاعات) وذلك من خلال إضافة القطاع الحكومي (الإنفاق الحكومي)، أين يتأثر الدخل الكلي بكل من الضرائب التي يدفعها قطاع العائلات للحكومة والتحويلات الاجتماعية تمنحها الحكومة لقطاع العائلات لدعم الطلب الاستهلاكي، وفي هذا المحور أيضا يتم البحث في التوازن في السوق الحقيقي؛ والتطرق إلى الأنواع المختلفة من المضاعفات، كمضاعف الضرائب ومضاعف التحويلات ومضاعف الميزانية المتوازنة وغيرها.

أما المحور الثالث فيتطرق إلى النموذج الكينزي في اقتصاد مفتوح (أي مفتوح على العالم الخارجي) من خلال إضافة القطاع الرابع، قطاع العالم الخارجي متمثلا في الصادرات والواردات، والبحث في الدخل الذي يحقق التوازن في السوق النقدي من خلال افتراض بعض المتغيرات المستقلة ثم التابعة، وكذا حساب مضاعف التجارة الخارجية.

ويتناول المحور الرابع التوازن الاقتصادي الكلي العام (نموذج IS – LM)، حيث سيتم في هذا المحور تحليل التوازن في كل من السوقين الحقيقي والنقدي بالإضافة إلى إدخال متغير جديد متمثلا في سعر الفائدة بالإضافة إلى متغير الدخل، كما انه سيتم في السوق النقدي البحث في التوازن بين العرض على النقود والطلب عليها ، ثم التوازن الآني العام من خلال معدل الفائدة والدخل الذين يحققان التوازن في كل من السوقين الحقيقي والنقدي.

أما المحور الخامس فيتناول الدورات الاقتصادية والتي هي عبارة عن تقلبات طبيعية تحدث في النشاط الاقتصادي للدولة أو المنطقة، وتتأثر بعوامل عدة مثل العرض والطلب، والاستثمار، الأوضاع السياسية و غيرها، والتطرق إلى مختلف المراحل التي تمر بها الدورة الاقتصادية.

بينما يتطرق المحور السادس إلى مفاهيم كل من النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة، بينما يخصص المحور السابع إلى العلاقة التي تربط النمو الاقتصادي بالتضخم من جهة، (منحنى فيليبس)، ومن جهة أخرى علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة (منحنى أوكن).

المحور الأول: النموذج الكينزي في اقتصاد مغلق خاص (اقتصاد بقطاعين)

أدت أزمة الكساد العالمي سنة 1929م إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية وتفاقم البطالة وارتفاع معدلات التضخم، وهذا ما برهن على فشل المبادئ التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية التي لم تتمكن من معالجة الأزمة آنذاك، مما أدى إلى ظهور مدرسة جديدة تحاول أن تشرح و تفسر وتجد حلولا لهذه الأوضاع، حيث جاءت النظرية الكنزية والتي بنت مبادئها من خلال انتقادها لمبادئ النظرية الكلاسيكية.

وظهرت نظرة جديدة في التحليل الاقتصادي الكلي، من خلال إسهامات العديد من رواد هذه المدرسة وعلى رأسهم جون مينار كينز من خلال كتابه الشهير (النظرية العامة للتشغيل، الفائدة و النقود) سنة 1936م، الذي يعتبر كاعتراض للأفكار التي وضعتها المدرسة الكلاسيكية حيث بين كينز أن تطبيق النظرية الكلاسيكية يكون في حالات خاصة فقط[1].

و يمكن تلخيص أهم المبادئ التي قامت عليها النظرية الكنزية في ما يلي :

- ✓ على عكس النظرية الكلاسيكية التي تعتبر أن العرض يخلق الطلب و في الحقيقة الطلب (الطلب الفعال) هو الذي يخلق العرض؛
- ✓ التوازن يكون في ضل التشغيل الناقص و أن حالة التشغيل الكامل هي حالة عرضية، عكس النظرية الكلاسيكية التي اعتبرت أن التوازن يكون في ضل التشغيل الكامل؛
- ✓ ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال أدوات السياسة المالية، بغرض التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال تنشيط الطلب الكلي حتى يتحقق التشغيل وتنخفض البطالة و بالتالي يكون التوازن الاقتصادي الكلي، وذلك من خلال دعم الطلب

[1] - الدكتور عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعة الجامعية، الجزائر1994، ص53.

على الاستهلاك من خلال التحويلات الاجتماعية، و كذلك الطلب على الاستثمار عن طريق قيامها بمشاريع و بتخفيضات في سعر الفائدة لتشجع المستثمرين على الاقتراض للقيام باستثمارات مختلفة؛

- ✓ رفض فكرة حيادية النقود، فعند كينز الطلب على النقود له ثلاثة دوافع: دافع المعاملات، دافع الاحتياط ودافع المضاربة؛
- ✓ التحليل الكينزي تحليل صالح فقط للفترة قصيرة الأجل.

وحسب المدرسة الكنزية فان مستوى التشغيل لا يتحدد في سوق العمل كما هو الحال بالنسبة للمدرسة الكلاسيكية، بل يتحدد في سوق السلع والخدمات (التحليل الكنزي البسيط)، كما يتحدد مستوى الدخل التوازني من خلال التساوي بين جانب (الطلب) وجانب العرض (العرض الكلي) حيث أن:

1. الطلب الكلي:

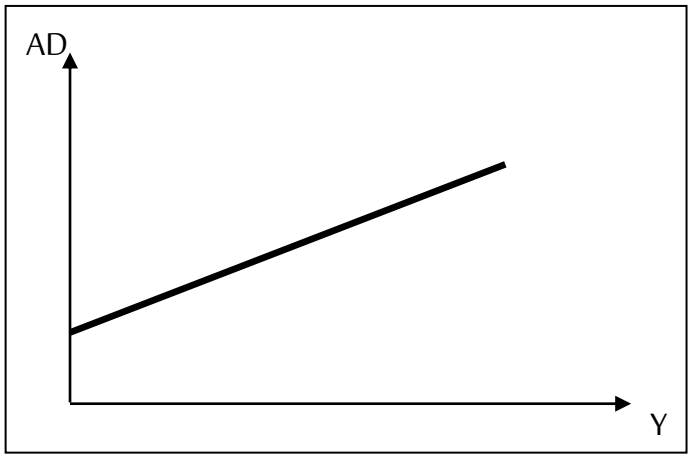
يتكون الطلب الكلي في ضل التحليل الاقتصادي الكنزي من مجموع قيمة السلع و الخدمات النهائية، التي يطلبها قطاع العائلات (المستهلكون) و المؤسسات الإنتاجية لغرض الاستثمار بالإضافة إلى الطلب الحكومي (الإنفاق الحكومي) وقطاع العالم الخارجي(صافي الصادرات والواردات)، خلال فترة زمنية معينة.وبالتالي فالطلب الكلي هو مجموع النفقات الاستهلاكية والاستثمارية والحكومة و صافي الميزان التجاري (الصادرات ناقص الواردات)[1].

[1] - كمال بايزيد، **مطبوعة محاضرات في مقياس : الاقتصاد الكلي 1**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2022/2021، ص09.

والمتغير الرئيسي في التحليل الكنزي البسيط هو الدخل المتاح حيث تعتبر عناصر الطلب الكلي هي متغيرات تابعة للدخل (متغيرات داخلية) أو متغيرات خارجية (مستقلة عن الدخل)، بينما دالة الاستهلاك تكون تابعة للدخل المتاح (التصرفي)، حيث: $AD=F(Y_d)$

ويمكن تمثيل منحنى الطلب الكلي بالشكل التالي:

منحنى الطلب الكلي



يعبر انحدار المنحنى نحو الأسفل، على العلاقة العكسية بين الدخل الكلي و عناصر الطلب الكلي، لذلك يكون الميل سالبا، ويتأثر منحنى الطلب الكلي بعدة عوامل فقد يزداد ليرتفع نحو الأعلى أو ينخفض ليتجه نحو الأسفل.

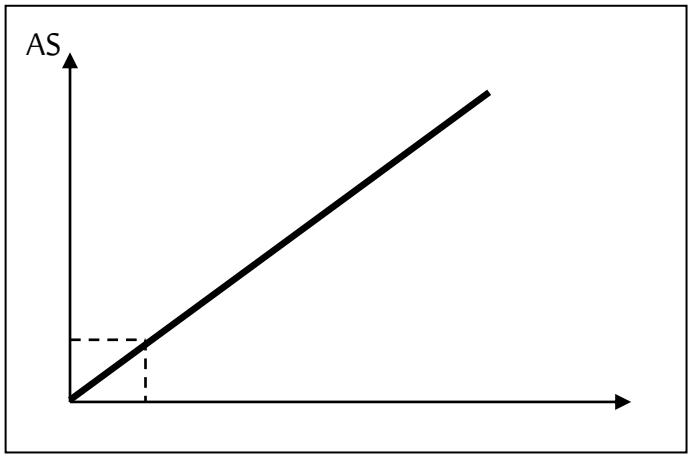
ومن بين هذه العوامل، السياسة المالية والنقدية للدولة، حجم الأسواق، الأذواق، المنافسة...الخ، وكلها تعتبر عوامل داخلية، أما الأسعار العالمية، التقلبات الاقتصادية العالمية كالحروب فهي عوامل خارجية.

2. العرض الكلي:

هو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من السلع و الخدمات المنتجة والتي سوف تباع خلال فترة زمنية و بأسعار معينة، ويعتبر الكنزيون أن العرض الكلي ثابت يتأثر بالتغيرات التي تحدث في أحد مكونات الطلب الكلي.

وكلما ازداد العرض الكلي زاد الدخل المتولد عن هذا العرض، أي وجود علاقة طردية بين العرض الكلي والدخل وسيكون منحنى دالة العرض ممثلا بخط ينصف الزاوية 90° إلى نصفين، لأنه عند التوازن يكون العرض الكلي مساويا تماما للطلب الكلي ويمثل كما يلي:

منحنى العرض الكلي



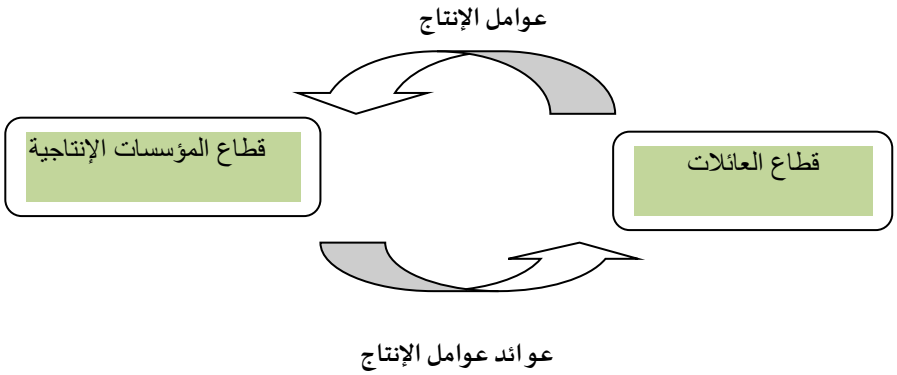
3. الطلب الفعال:

الطلب الفعال يعود إلى نموذج التوازن الكنزي، ويعتبر كمقابل لانتقاد قانون ساي، فمفهوم التوازن أصبح ينطلق من السوق الحقيقي، في حين كان في النموذج الكلاسيكي ينطلق من سوق العمل.

يعني كينز بالطلب الفعال، مستوى الطلب الذي له فعالية على مستوى التشغيل، فان لم يؤثر على مستوى التشغيل فلا يعتبر طلبا فعالا.

I. النموذج الكنزي البسيط في اقتصاد مغلق خاص (اقتصاد بقطاعين)

يتضح أن الطلب الكلي يتكون من طلب استهلاكي **C** (طلب قطاع العائلات)، و طلب استثماري**I** (طلب المؤسسات الإنتاجية) أي أن: AD=C+I



1. دالة الاستهلاك:

الاستهلاك الكلي يتحدد بمجموعة من العوامل منها الدخل الوطني، معدلات الفائدة، أذواق المستهلكين، مستوى الأسعار، حجم السكان، ومعدلات الضرائب، هيكل توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع إلا أن الدخل الوطني يعتبر المحدد الرئيسي للاستهلاك و نعبر عن ذلك رياضيا $C=F(y_d)$ حيث:

C: يمثل الاستهلاك الوطني الكلي.

y: يمثل الدخل الوطني الكلي.

- **الطلب الاستهلاكي (C) :**

يعرف الاستهلاك بأنه الجزء المستقطع من الدخل المتاح و الذي يخصص لحيازة وشراء السلع و الخدمات (موجهة للاستهلاك) التي تسد الحاجات الإنسانية.

الدخل المتاح= الاستهلاك+ الادخار.

C = F (y) يعني إن الاستهلاك دالة تابعة للدخل فقط و يمكن كتابتها على الشكل التالي: C

C_0+çy = حيث:

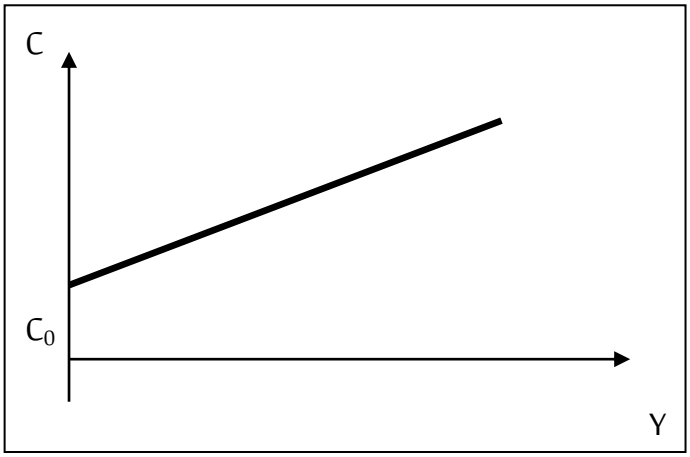
C_0 : تمثل نقطة تقاطع منحنى دالة الاستهلاك مع المحور العمودي (محور الاستهلاك) واقتصاديا تمثل الاستهلاك المستقل أو الاستهلاك (التلقائي) وهي قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل معدوم (يساوي الصفر).

ç : تمثل رياضيا ميل الخط المستقيم = ميل دالة الاستهلاك .

أما اقتصاديا فيعبر الميل الحدي للاستهلاك عن قيمة التغير في الاستهلاك الناجم عن تغير في قيمة الدخل بوحدة واحدة.

ولا بد من الإشارة إلى أن كينز يعتبر أن الأسعار ثابتة في المدى القصير كإطار للتحليل و أن الدخل يعتبر بدوره صافيا من كل الضرائب (الدخل التصرفي) أي دخلا جاهزا أو دخلا متاحا، وهذا ما يسمى بالقانون السيكولوجي لكينز ومفاده أنه كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك ولكن بنسبة أقل.

التمثيل البياني لدالة الاستهلاك



- **الميل الحدي الاستهلاك (ç):PMC**

هو عبارة عن مقدار التغير الذي يكون في الاستهلاك نتيجة تغير الدخل الوطني بوحدة نقدية واحدة و نرمز له PMC أوç

$$PMC= ç = \Delta C/\Delta y = \partial C/\partial y$$

ويمثل الميل الحدي للاستهلاك ميل منحنى دالة الاستهلاك، و بما أن ميل الخط المستقيم هو دائما ثابت فان الميل الحدي للاستهلاك سيكون دائما ثابت على طول نقاط الخط المستقيم أي عند كل مستويات الدخل.

- **الميل المتوسط للاستهلاك :(APC)**

هو عبارة عن قيمة الاستهلاك C مقسومة على الدخل y ، وهو عبارة عن ذلك الجزء من الدخل المخصص للاستهلاك أي و نرمز له بـ APC حيث $APC =C/y$

العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك (ç)و الميل المتوسط للاستهلاك:(APC)

لنفرض انه لدينا دالة الاستهلاك التالي $C = ç\ y + C_0$ وبتقسيم كلى الطرفين على y، نجد بعد الاختزال:

$$C/y = çy/y + C_0/y \Rightarrow C/y = ç + C_0/y$$

ç : تمثل الميل الحدي للاستهلاك.PMC

C/y : تمثل الميل المتوسط للاستهلاك APC

إذ ن: $APC = PMC + C_0/y$

و بما أن $MPC = ç$ هو مقدار ثابت موجب كما أن C_0/y هو أيضا موجب إذا فدائما الميل الحدي للاستهلاك ç هو اقل من الميل المتوسط للاستهلاك.APC

لتوضيح أكثر نفترض المثال التالي:

دالة الاستهلاك: $C=2/3\ y + 09$

نعطي قيم للدخل، والمطلوب حساب الاستهلاك، الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك:

حل المثال:

الدخل الوطني Y	الاستهلاك الوطني C	الميل حدي للاستهلاك PMC=ç=ΔC/Δy	الميل الوسطي للاستهلاك C=C/y
0	80	-	-

120	150	0.25	1.25
280	190	0.25	0.68
480	240	0.25	0.5
660	300	0.25	0.5
940	370	0.25	0.4
1260	450	0.25	0.36

- **الادخار:**

يعرف الادخار بأنه ذلك الجزء المتبقي من الدخل بعد القيام بالاستهلاك أي انه الجزء الذي لا يستعمل في شراء السلع و الخدمات.

أي أن: $Y = C + S$ ومنه: $S = Y - C$

انطلاقا من العلاقة التي تمثل دالة الاستهلاك $C = F(y)$ نجد أن الادخار يكون بدلالة الدخل أيضا $S = F(y)$ ، وهذا عكس الكلاسيك الذين يعتبرون بان الادخار يكون بدلالة معدل الفائدة.

$S = F(i)$

دالة الادخار و تمثيلها البياني :

يتم تحديد الدالة كما يلي:

$$S = y - C \Rightarrow S = y - çy - C_0 \Rightarrow S = y(1-ç) - C_0$$

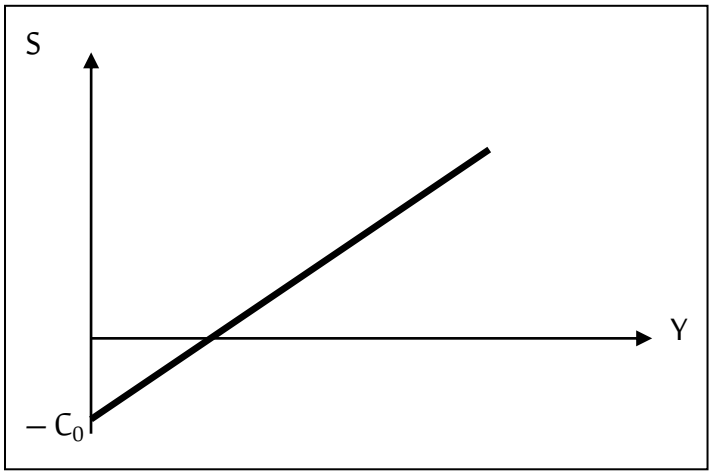
نضع:

$s = (1 - ç)$ و $S_0 = - C_0$

وبالتالي تكون دالة الادخار كما يلي:

$$S = sy + S_0$$

التمثيل البياني لدالة الادخارS



- <u>الميل الحدي و الميل المتوسط للادخار:</u>
  - الميل الحدي للادخار : هو عبارة عن التغيير الذي يحدث في الادخار عندما يتغير الدخل بوحدة نقدية واحدة، أي هو مشتقة دالة الادخار S بالنسبة للدخل y ونرمز له بالرمزMPS أوs

يتم حساب(s)الميل الحدي للادخار بالطريقة التالية:

$$s = 1 - ç = dy / dS = \Delta S / \Delta y$$

بحيث (s) دائما موجب و $0 < s < 1$.

- الميل المتوسط للادخار: ويرمز له بالرمز(APS) ، و يقصد بها النسبة من الدخل المخصصة للادخار.

ويحسب الميل المتوسط رياضيا كالتالي: $APS = S / y$

- العلاقة ما بين الميل المتوسط للاستهلاك(C)والميل المتوسط للادخار:

لدينا من المعادلة السابقة: $y= S+C$

بقسمة طرفي المعادلة على y نحصل على:

نقسم المعادلة المحصل عليها على Δy نجد: $S/y +C/y =y/y$

ومنه يصبح: $APC + APS =1$

ومنه يكون مجموع الميلين المتوسطين لكل من للاستهلاك والادخار يساوي واحد.

- العلاقة مل بين الميلين الحديين للاستهلاك(ç)والادخار (s):

لدينا من المعادلة السابقة: $y= S+C$

بإضافة التغير إلى طرفي المعادلة نحصل على:

نجد : $\Delta S +\Delta C =\Delta y$

نقسم المعادلة المحصل عليها على Δy نجد: $\Delta S/\Delta y +\Delta C/\Delta y =\Delta y/\Delta y$

ومنه يصبح: $ç + s =1$

ومنه فان مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي واحد

2. الطلب الاستثماري(I) :

إذا كان الطلب على الاستهلاك هو القطاع الأول من الطلب الكلي، فان الطلب الاستثماري هو القطاع الثاني منه، و يعرف بأنه إنفاق الأموال من طرف المؤسسات الإنتاجية لشراء الآلات والمعدات و المباني و كل العوامل التي تساهم في عملية الإنتاج، و يتحدد معدل الإنفاق على الاستثمار، طبقا للنظرية الكنزية بعوامل وهي الدخل وسعر الفائدة ومعدل الكفاية الحدية للاستثمار.

فإذا كان سعر الفائدة منخفض فانه يشجع المؤسسات على الاقتراض بغرض الاستثمار وبالتالي يرفع من الاستثمار و العكس صحيح.

أما الكفاية الحدية للاستثمار فتمثل الغلات النقدية الصافية التي يتم حسابها بإنقاص كافة التكاليف المدفوعة للإنتاج، و بالتالي فان كانت توقعات المستثمرين على الأرباح مرتفعة، فسيشجعهم على الاستثمار.

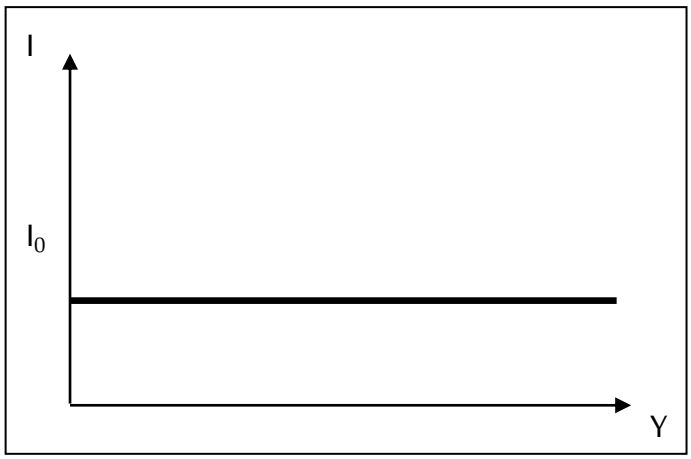
وبالتالي إذا كانت الكفاية الحدية للاستثمار اكبر من معدل الفائدة فإنها تشجع الاستثمار.

كما تجدر الإشارة إلى إن التحليل الكينزي يقسم الاستثمار إلى نوعين هما الاستثمار التابع للدخل و الاستثمار المستقل عن الدخل.

- **الاستثمار المستقل(I_0):**

ويسمى أيضا متغير خارجي أي أن قيمته تتحدد خارج النموذج و ليس له علاقة بالدخل نرمز له بـ: (I_0) ويكون تمثيله البياني كالتالي حيث $I = I_0$

التمثيل البياني لدالة الاستثمار المستقل (I_0)



- **حالة الاستثمار متغير تابع الدخل:**

هو متغير داخلي مرتبط بالدخل، فهو يتغير بتغير الدخل فكلما زاد الدخل زاد الاستثمار، ويمكن كتابة العلاقة كالآتي: $I = F(y)$

وتكون دالة الاستثمار هي كالتالي: $I = d\,y + I_0$

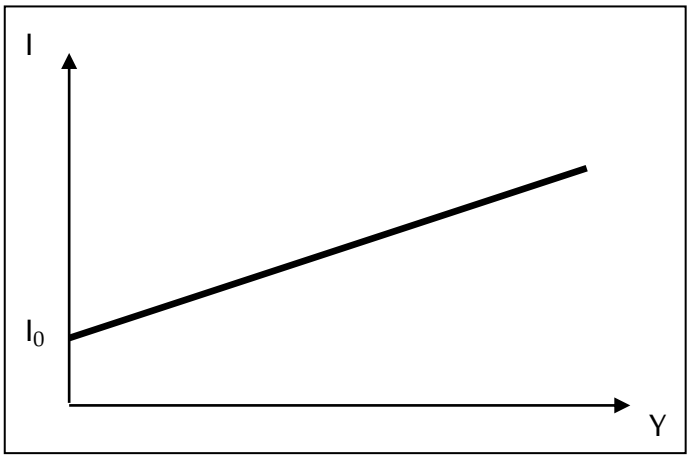
حيث:

I : الاستثمار

I_0 : الاستثمار المستقل

d : الميل الحدي للاستثمار بحيث: $d = \Delta y / \Delta I$

التمثيل البياني لدالة الاستثمار كمتغير تابع (I)



أ. إيجاد الدخل التوازني بطريقة العرض الكلي و الطلب الكلي (الإنفاق- الدخل):

(حالة الاستثمار متغير مستقل)

يتكون الطلب الكلي في حالة التوازن الاقتصادي البسيط مكون من قطاعين:

- قطاع العائلات : وظيفته الأساسية هي الاستهلاك؛
- قطاع الأعمال (المؤسسات الإنتاجية) : وظيفته الاستثمار.

شرط التوازن في حالة وجود قطاعين هو العرض الكلي(AS)= الطلب الكلي(AD):

$$y = C + I$$

$C = ç y_d + C_0$ دالة الاستهلاك و $I = I_0$ دالة الاستثمار

$$\Rightarrow Y = ç y + C_0 + I_0$$

$$y - ç y = C_0 + I_0$$

$$y\,(1 - ç) = C_0 + I_0$$

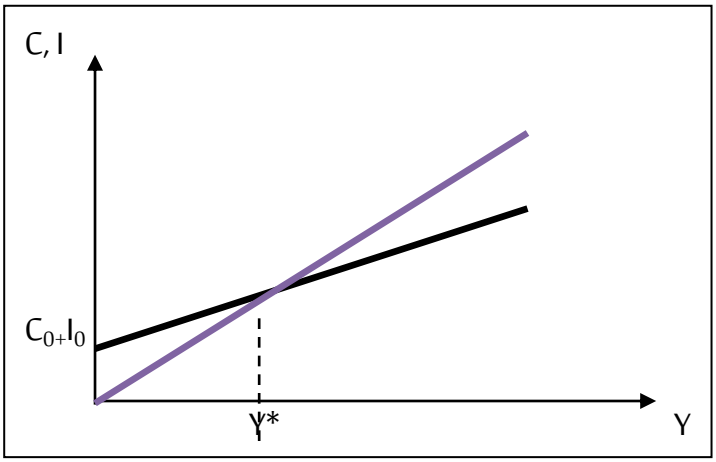
ومنه نحدد قيمة الدخل الوطني في التوازن y^*

$$\boxed{Y^* = 1/(1 - ç)\,(C_0 + I_0)}$$

هي علاقة التوازن في النموذج الكنزي في حالة قطاعين مع افتراض الاستثمار I هو متغير خارجي (ليس له علاقة بالدخل).

التمثيل البياني للدخل التوازني

طريقة (الدخل- الإنفاق)



ب. إيجاد الدخل التوازني بطريقة الموارد والاستخدامات (التسرب- الحقن):

يمكن تحديد مستوى الدخل التوازني بهذه الطريقة جبريا او بيانيا. ولتحديد دخل التوازن جبريا نكتب المعادلتين التعريفيتين التاليتين:

$$AD = C + I$$

$$y = C + S$$

من العلاقة الأولى والثانية نجد $I + C = S + C$ ومن تم نجد $S = I$ شرط التوازن.

حيث أن دالة الادخار بالشكل $S_0 = (1- ç)y - C_0$

$$S = s\,y + S_0$$

$s = \partial S / \partial y$: الميل الحدي للادخار

ومنه يكون: $(1- ç)y - C_0 = I$

$$(1- ç)y = I + C_0$$

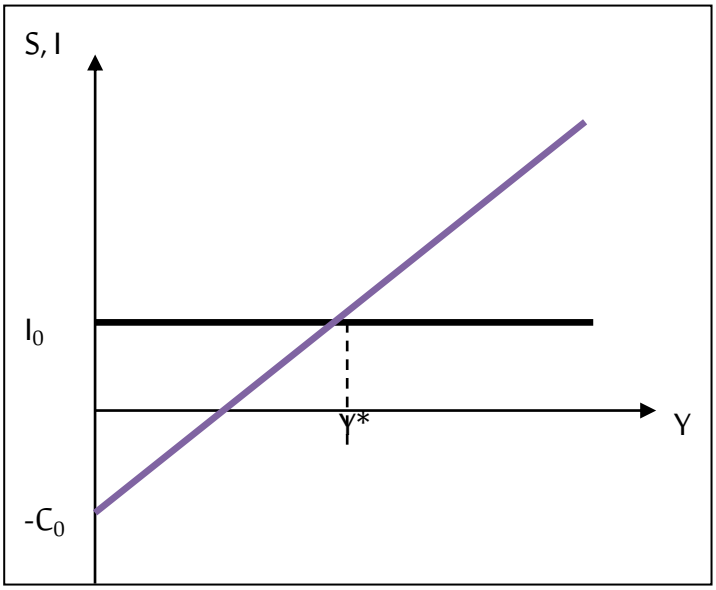
$$\boxed{Y^* = 1/(1- ç)\,(I + C_0)}$$

وبهذا نجد مقدار الدخل الوطني الذي يكون فيه الادخار مساويا للاستثمار (في حالة قطاعين) وهو في نفس الوقت مستوى الدخل التوازني.

أما بيانيا فيمكن تحديد مستوى الدخل التوازني بالطريقة التالية:

التمثيل البياني للدخل التوازني

طريقة (التسرب- الحقن)



مثال: لتكن لدنا دالة الاستهلاك ودالة الاستثمار بالشكل التالي:

$$I=30 \text{ ، } C=0.75\,y+20$$

حساب الدخل التوازني بطريقة (الحقن – التسرب).

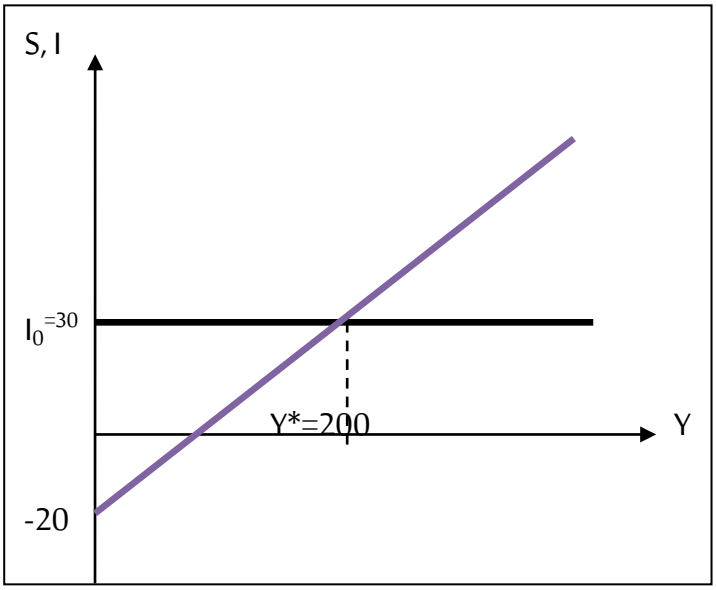
تكون معادلة الدخل التوازني :

$$(1-ç)y - C_0 = I$$

$$(1-0.75)\,y - 20 = 30$$

$$\boxed{y^* = 200}$$

التمثيل البياني طريقة (التسرب- الحقن)



- المضاعفات:

يعبر المضاعف عن عدد مرات تغير الدخل نتيجة تغير أحد عناصر الطلب المستقل بوحدة واحدة، وفي حالة اقتصاد بقطاعين يمكن حساب مضاعف الاستثمار ومضاعف الاستهلاك كما يلي:

- مضاعف الاستهلاك:

نفرض زيادة الاستهلاك بمقدار ΔC ونبحث عن أثر ذلك على الدخل التوازني:

$$y = C + I + \Delta C$$

$$y = ç\, y_d + C_0 + I_0 + \Delta C$$

$$\Rightarrow Y = ç\, y + C_0 + I_0 + \Delta C$$

$$y - ç\, y = C_0 + I_0 + \Delta C$$

$$y\,(1 - ç) = C_0 + I_0 + \Delta C$$

$$Y_1^* = 1/(1 - ç)\,(C_0 + I_0 + \Delta C)$$

$$Y_1^* = 1/(1 - ç)\,(C_0 + I_0) + 1/(1 - ç)\,\Delta C$$

$$\underline{Y_1^* = Y^* + 1/(1 - ç)\,\Delta C}$$

وعليه يكون لدينا:

$$\Delta y = K_C^*\ \Delta C$$

حيث نسمي K_C مضاعف الاستهلاك حيث: $K_C = 1/(1 - ç)$

- <u>مضاعف الاستثمار:</u>

توجد علاقة طردية بين الدخل والاستثمار حيث أن الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى الزيادة في الدخل القومي و العكس صحيح، ولنفرض ألان زيادة الاستثمار بمقدار ΔI ونبحث عن أثر ذلك على الدخل التوازني:

$$y = C + I + \Delta I$$

$$y = ç\, y_d + C_0 + I_0 + \Delta I$$

$$\Rightarrow Y = ç\, y + C_0 + I_0 + \Delta I$$

$$y - ç\, y = C_0 + I_0 + \Delta I$$

$$y\,(1 - ç) = C_0 + I_0 + \Delta I$$

$$Y_1^* = 1/(1 - ç)\,(C_0 + I_0 + \Delta I)$$

$$Y_1^* = 1/(1 - ç)\,(C_0 + I_0) + 1/(1 - ç)\,\Delta I$$

$$\underline{Y_1^* = Y^* + 1/(1 - ç)\,\Delta I}$$

$$\boxed{\Delta y = KI * \Delta I}$$

و نعبر عن هذا بـ:

$$\Delta y = 1/(1- ç) * \Delta I$$

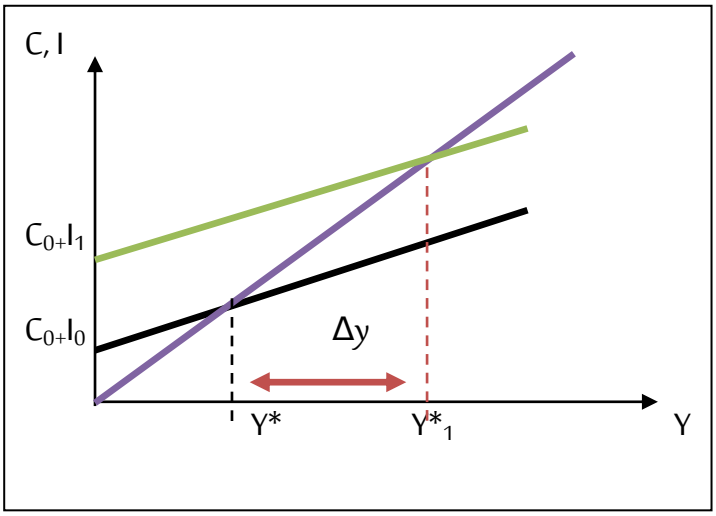
حيث ترمز Δy إلى قيمة التغير في الدخل وترمز (ΔI) إلى مقدار التغير في الاستثمار أما ç فتعبر عن الميل الحدي للاستهلاك.

وقيمة التغير الحاصل في مستوى الدخل تساوي مقدار التغير في الاستثمار مضروبا في المضاعف $1/(1- ç)$ وتسمى هذه الأخيرة بمضاعف الاستثمار ونرمز لها بالرمز K_I

- <u>طبيعة واثر المضاعف :</u>

لشرح طبيعة اثر المضاعف نستعين بالشكل التالي:

التمثيل البياني لأثر المضاعف



من خلال الشكل أعلاه يمكن شرح هذا الأثر بأنه في الحالات التي يكون فيها المجتمع يعاني من البطالة أي هناك طاقات إنتاجية غير مستغلة، تلجا الدولة إلى اتخاذ إجراءات معينة وتتبع سياسة معينة التي من شانها أن تزيد من حجم الاستثمارات بهدف القضاء البطالة، حيث أن هذه الاستثمارات (بناء مدارس-مستشفيات..) تتولد منها دخول جديدة ستوجه للاستهلاك، كما أن زيادة الإنتاج تحتاج إلى زيادة التشغيل..

ج. إيجاد الدخل التوازني بطريقة العرض الكلي و الطلب الكلي (الإنفاق- الدخل):

(حالة الاستثمار متغير تابع)

شرط التوازن في حالة وجود قطاعين هو العرض الكلي(AS)= الطلب الكلي(AD):

$$y = C + I$$

دالة الاستهلاك $C = ç y_d + C_0$ و دالة الاستثمار $I = dY + I_0$

$$=> Y= ç\, y+C_0 + dY+ I_0$$

$$y - ç\, y = C_0 + dY+ I_0$$

$$y\,(1 - ç) = C_0 + dY+ I_0$$

ومنه نحدد قيمة الدخل الوطني في التوازن y^*

$$\boxed{Y^* = 1/(1 - ç\text{-}d)\,(C_0 + I_0)}$$

ح. **إيجاد الدخل التوازني بطريقة الموارد والاستخدامات (التسرب- الحقن):**

(حالة الاستثمار متغير تابع)

طلب كلي: $AD = C + I$

عرض كلي: $y = C + S$

من العلاقة الأولى والثانية نجد $C + S = C + I$ ومن تم نجد $S = I$ شرط التوازن.

حيث أن دالة الادخار بالشكل $S_0 = (1- ç)y - C_0$

ومنه يكون: $(1- ç)y - C_0 = I_0 + dY$

$$(1- ç\text{-}d)y = I_0 + C_0$$

$$\boxed{Y^* = 1/(1- ç\text{-}d)\,(I_0 + C_0)}$$

تمارين مقترحة:

التمرين الأول: الأسئلة النظرية

1-ما هي أهم الفرضيات التي يقوم عليها التحليل الكينزي؟

2- هل يعتبر الادخار من مكونات الطلب الكلي؟ لماذا؟

3- لماذا منحنى العرض الكلي يمثل بخط45° ؟

4- ما هي أهم العوامل المؤثرة في الاستهلاك؟ وما هي أهم محددات الادخار؟

5 - برهن أن مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار مساوي للواحد + MPC).

MPS =1)

6- ما المقصود بدخل التوازن ؟

التمرين الثاني:

لتكن لدينا البيانات الآتية:

الدخل الوطني Y	0	80	120	200	360	440	480	800
الاستهلاك C	60	120	150	210	330	390	420	660

الأسئلة:

-1- أحسب قيمة الادخار S؛

-2- إيجاد الميل الحدي والوسطي للاستهلاك وللادخار؛

-3 - استخرج معادلات الاستهلاك، الادخار.

- 4- أوجد الطلب الاستهلاكي عند مستوى الدخل 400، استنتج الادخار المتوقع.

-5- إذا كان الاستثمار I=80

- أكتب معادلة الطلب الكلي؛

- أوجد الدخل التوازني حسابيا وبيانيا.

التمرين الثالث:

لدينا اقتصاد بقطاعين حيث أن دالة الاستهلاك هي:

$C=0.2y+50$ ودالة الاستثمار : I=80

1- أوجد معادلة الطلب الكلي بهذا الاقتصاد؛

2-أرسم منحنى الاستهلاك ومنحنى الاستثمار لهذا الاقتصاد؛

3-أوجد معادلة الادخار ثم أرسم منحنى الادخار في معلم آخر؛

4- أرسم منحنى الطلب الكلي؛

5- أحسب مستوى الدخل الذي يضمن التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي بطريقتين (الإنفاق- الدخل) و (الحقن - التسرب).

6- أوجد الطلب الاستهلاكي والادخار المتوقع في التوازن؛

7- لنفرض أن الناتج يساوي 100، أحسب الطلب الكلي في هذه الحالة وما أثر ذلك على إنتاج الفترة اللاحقة؛ ماذا تستنتج؟

8- لنفرض أن الناتج يساوي 200، أحسب الطلب الكلي في هذه الحالة وما أثر ذلك على إنتاج الفترة اللاحقة؛ ماذا تستنتج؟

9- ما ذا تعني القيمة التوازنية للدخل؟

التمرين الرابع:

بفرض أن دالة الادخار معطاة على الشكل التالي: $S=- 80 + 0.3\ Y_d$

والميل المتوسط للاستهلاك في التوازن APC =0.78

-1- حدد الدخل في التوازن؛

-2 - حدد الاستهلاك والادخار والاستثمار الموافق .

التمرين الخامس:

لتكن لديك المعلومات الآتية عن اقتصاد ذو قطاعين:

Y=7600/ MPC=0.7 /APC=0.94

1-أوجد مستوى الاستهلاكC .

2-إذا زاد الاستثمار بمقدار 300 وحدة نقدية ما أثر ذلك على الدخل؟

3-ما مقدار التغير في الاستهلاك نتيجة لتغير الدخل؟

4-هل سيرتفع للميل الوسطي للادخار أو ينخفض أو يبقى ثابتا؟

التمرين السادس:

لنفترض أن الدخل في التوازن يساوي850 =Y*

والاستهلاك التلقائي 80 =C₀

1- استنتج دالتي الادخار والاستهلاك إذا كان الاستثمار يساوي180=I

2-حدد الاستهلاك والادخار عند مستوى التوازن.

التمرين السابع:

بفرض المعطيات الآتية: C=0.2y+70، I=65+0.2y

1-استخرج القيم التوازنية : S,I,Y,C

2- مثل ذلك بيانيا.

حلول التمارين:

حل التمرين الأول:

أجوبة الأسئلة النظرية موجودة في دروس المطبوعة.

حل التمرين الثاني:

1- إيجاد حجم الادخار S.

-2- إيجاد الميل الحدي والوسطي للاستهلاك وللادخار.

الدخل الوطني Y	0	60	150	200	300	450	500	600
الاستهلاك C	40	76	130	160	220	310	340	400
الادخار	40-	16-	20	40	80	140	160	200
MPC	-	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6
APC	-	1.27	0.87	0.8	0.73	0.69	0.68	0.67
MPS	-	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4
APS	-	0.27-	0.13	0.2	0.27	0.31	0.32	0.33

-3 - استخراج الدوال السلوكية :للاستهلاك، الادخار

دالة الاستهلاك:

لما Y=0 يكون لدينا C_0=60

$$\underline{C=0.75Y+60}$$

دالة الادخار:

$$S=0.25Y-60$$

- 4- الطلب الاستهلاكي عند مستوى الدخل 400، استنتج الادخار المتوقع.

$$C=0.75(400)+60=360$$

$$S=Y-C=400-360=40$$

-5- إذا كان الاستثمار I=80

- معادلة الطلب الكلي؛

$$AD=C+I$$

$$AD=0.75Y+60+80$$

$$AD=0.75Y+140$$

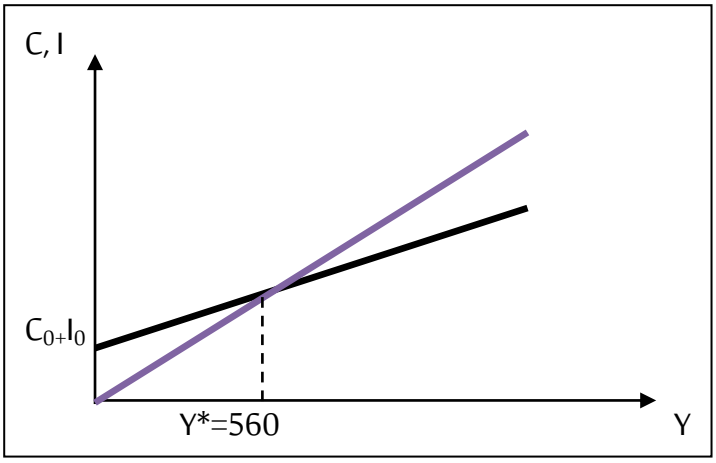
- الدخل التوازني حسابيا.

$$Y=AD$$

$$Y=0.75Y+140$$

$$0.25Y=140 \qquad Y=560$$

- الدخل التوازني بيانيا.



حل التمرين الثالث:

C=0.2y+50 ودالة الاستثمار : I=80

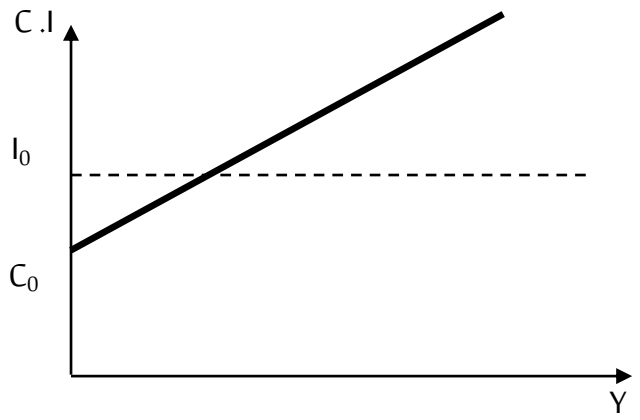
1- معادلة الطلب الكلي بهذا الاقتصاد؛

AD=I+C

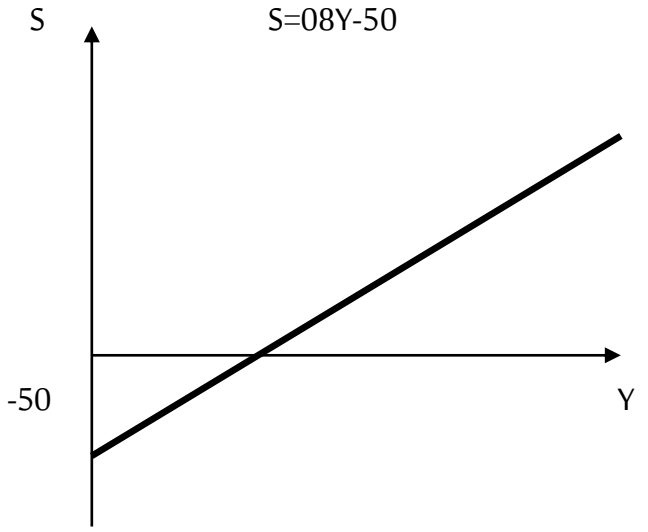
AD=80+0.2y+50

AD=0.2y+130

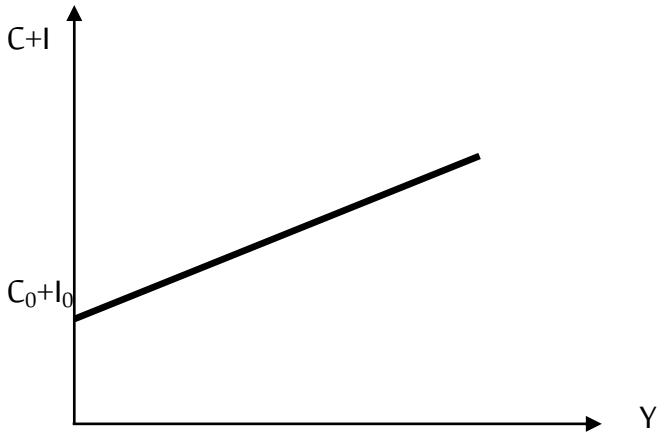
2-رسم منحنى الاستهلاك ومنحنى الاستثمار لهذا الاقتصاد؛



3- معادلة الادخار ورسم منحنى الادخار ؛



4- منحنى الطلب الكلي؛



5- الدخل التوازني بطريقة (الإنفاق- الدخل)

$$Y=I+C$$

$$y=80+0.2y+50$$

$$y=0.2y+130$$

$$0.8y=130$$

$$y=130/0.8$$

$$\boxed{y=162.5}$$

- الدخل التوازني بطريقة (الحقن - التسرب)

$$Y=I+C$$

$$S+C=S+C$$

$$S=I$$

$$0.8Y=130$$

$$\boxed{y=162.5}$$

6- الطلب الاستهلاكي والادخار المتوقع في التوازن؛

$$C=0.2Y+50$$

$$C=0.2(162.5)+50= 82.5$$

$$S=0.8Y-50$$

$$S=0.8(162.5)-50=80$$

7- لنفرض أن الناتج يساوي 100، أحسب الطلب الكلي في هذه الحالة وما أثر ذلك على إنتاج الفترة اللاحقة؛ ماذا تستنتج؟

$$AD=0.2(100)+130=150$$

لدينا : $150 > Y^*$ انخفاض إنتاج الفترات ألاحقة للعودة للتوازن.

8- لنفرض أن الناتج يساوي 200، أحسب الطلب الكلي في هذه الحالة وما أثر ذلك على إنتاج الفترة اللاحقة؛ ماذا تستنتج؟

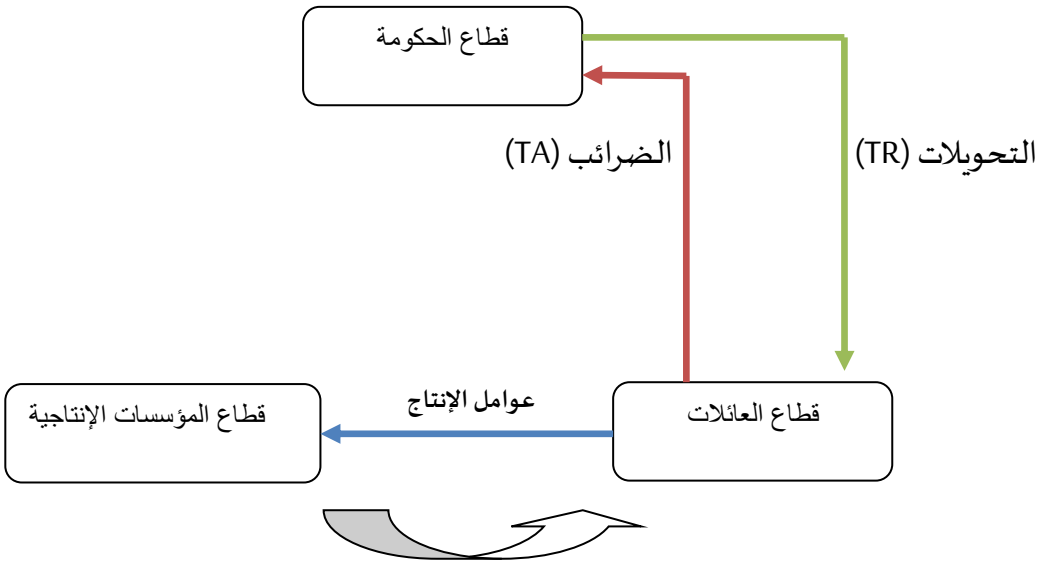
$$AD=0.2(200)+130=190$$

لدينا : $190 < Y^*$ زيادة إنتاج الفترات اللاحقة لبلوغ للتوازن.

9- القيمة التوازنية للدخل هي القيمة التي يتساوى عندها الطلب الكلي مع العرض الكلي.

المحور الثاني: بناء النموذج الكنزي في اقتصاد بثلاث قطاعات (اقتصاد المغلق)

يتكون الطلب الكلي في ضل هذا النموذج الاقتصادي من الطلب الاستهلاكي (C) والطلب الاستثماري (I) والإنفاق الحكومي (G).



عوائد عوامل الإنتاج

1. تعريف الاقتصاد المغلق :

هو نوع من الاقتصاد الذي لا يتأثر بأي شكل من أشكال التجارة الخارجية، أي عدم التعامل مع الخارج، وبالتالي عدم وجود صادرات و واردات.

في المحور السابق اقتصرنا على نموذج مبسط بمتغيرين، هما الاستهلاك والاستثمار، وحتى يصبح النموذج أكثر واقعية، لا بد من إدراج قطاع الحكومة.

فحسب كينز، الحكومة لها تأثيرها في الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال ميزانيتها السنوية المتكونة من:

أ)-الإنفاق الحكومي: هو كل ما تنفقه الحكومة من دخلها القومي مقابل الحصول على سلع وخدمات، و يرمز له بالرمز.(G):

ب) -الضرائب: تمثل الموارد التي تحصلها الحكومة من الأفراد بأي مقابل، من اجل تغطية نفقاتها، و يرمز له ب. (TA):

نلاحظ بأنه سيتم إدخال متغيرات جديدة في النموذج هي: (G) و (TR)و (TA) ليصبح الدخل المتاح $Y_d=Y- TA+ TR$.

أما الطلب الكلي $AD = C + I +G$

الإنفاق الحكومي وهو طلب الحكومة من السلع والخدمات ، ويتوقف حجم الإنفاق الحكومي على عدة عوامل اجتماعية ، اقتصادية وسياسية، ولا يمكن قياس اثر هذه العوامل المختلفة على قيمة الإنفاق الحكومي، لذلك يعتبر كمتغير خارجي فتصبح دالة الإنفاق الحكومي: $G = G_0$

أ. **إيجاد الدخل التوازني في حالة الاستثماروالاقتطاعات الضريبية متغيرات مستقلة:**

يصبح النموذج الاقتصادي كما يلي:

$$\begin{cases} AD = C + I +G \\ C=cY_d+C_0 \\ Y_d=Y- TA+ TR \\ I = I_0 \ . \ G=G_0 \\ TA+TA_0 \end{cases}$$

أ- تحديد الدخل التوازني بطريقة (الإنفاق- الدخل)

ب- عند التوازن يكون[1] :

$$AD=Y=Y^*$$

$$Y=C+I+G$$

$$Y= cY_d+C_0+I+G \; / \quad Y_d=Y- TA+ TR$$

$$Y= c(Y- TA+ TR) +C_0+I_0+G_0$$

$$Y= cY- c\,TA+ c\,TR +C_0+I_0+G_0$$

$$Y-cY= - c\,TA+ c\,TR +C_0+I_0+G_0$$

$$Y(1-c) = - c\,TA+ c\,TR +C_0+I+G$$

$$\boxed{Y^* = 1/(1-c)(- c\,TA+ c\,TR +C_0+I_0+G_0)}$$

حيث تمثل هذه العبارة عبارة الدخل التوازني في هذه الحالة

ب. طريقة الاستثماروالادخار(الحقن – التسرب):

لدينا: $Y=C+I+G$

حيث: $Y_d=Y- TA+ TR$ ومنه: $Y=Y_d+ TA- TR$ كما أن:$Y_d = C+S$

وبالتعويض نجد[2]:

$$Y_d+ TA- TR=C+I_0+G_0$$

$$C+S + TA- TR=C+I_0+G_0$$

[1] - كمال بايزيد، **مرجع سابق**، ص 77.

[2] - كمال بايزيد، **مرجع سابق**، ص 78.

$$C+S+TA = C+I_0+G_0+TR_0$$

$$S+TA = I+G+TR \quad /S=(1-c)Y_d-C_0$$

مونه يكون لدينا: $(1-c)Y_d-C_0+TA = I_0+G_0+TR_0$

$$(1-c)(Y-TA+TR)-C_0+TA = I_0+G_0+TR_0$$

$$Y-TA+TR-cY+cTA-cTR-C_0+TA = I_0+G_0+TR_0$$

$$Y-cY+cTA-cTR-C_0 = I+G$$

وعليه يكون: $Y-cY = -cTA+cTR+C_0+I_0+G_0$

$$Y(1-c) = -cTA+cTR+C_0+{}_0I+G_0$$

$$\boxed{Y^* = 1/(1-c)(-cTA+cTR+C_0+I_0+G_0)}$$

حيث تمثل العبارة الأخيرة عبارة الدخل التوازني من خلال طريقة (الحقن - التسرب)

- <u>المضاعفات:</u>

- لنفرض أن الإنفاق الحكومي G زاد بمقدار ΔG ، ثم نبحث عن التغيرات الحاصلة في الدخل التوازني (تأثر الدخل التوازني بالتغير الحاصل في الإنفاق الحكومي)[1].

$$Y=C+I+G+\Delta G$$

$$Y=cY_d+C_0+I+G+\Delta G \quad / \quad Y_d=Y-TA+TR$$

$$Y=c(Y-TA+TR)+C_0+I_0+G_0+\Delta G$$

[1] - كمال بايزيد، **مرجع سابق**، ص 80.

$$Y= cY- c\ TA+ c\ TR +C_0+I_0+G_0+\Delta\ G$$

$$Y-cY= - c\ TA+ c\ TR +C_0+I_0+G_0+\Delta\ G$$

$$Y(1-c) = - c\ TA+ c\ TR +C_0+I_0+G_0+\Delta\ G$$

$$Y^* = 1/(1-c)(- c\ TA+ c\ TR +C_0+I_0+G_0+\Delta\ G)$$

$$Y_1^* = 1/(1-c)(- c\ TA+ c\ TR +C_0+I_0+G_0)+1/(1-c)\Delta\ G$$

وبالتالي نجد أن: $Y_1^*= Y^*+1/(1-c)\Delta\ G$

نسمي القيمة $1/(1-c)$ بمضاعف الإنفاق الحكومي، ونرمز له بالرمز K_G

- لنفرض ألان أن الضرائب الصافية TA زادت بمقدار ΔTA، نبحث في هذه الحالة عن مقدار التغيرات الحاصلة في الدخل التوازني (تأثر الدخل التوازني بالتغير الحاصل في الضرائب الصافية)[1].

$$Y=C+I+G$$

$$Y= cY_d+C_0+I+G \ /\quad Y_d=Y- TA+ TR$$

$$Y= c(Y- TA+\Delta TA+ TR) +C_0+I_0+G_0$$

$$Y= cY- c\ TA+ c\ \Delta TA+ c\ TR +C_0+I_0+G_0$$

$$Y-cY= - c\ TA+ c\ \Delta TA + c\ TR +C_0+I_0+G_0$$

$$Y(1-c) = - c\ TA+ c\ TR +C_0+I_0+G_0+ c\ \Delta TA$$

$$Y^* = 1/(1-c)(- c\ TA+ c\ TR +C_0+I_0+G_0+ c\ \Delta TA)$$

[1] - كمال بايزيد، **مرجع سابق**، ص 80.

$$Y_2^* = 1/(1-c)(- c\ TA+ c\ TR +C_0+I_0+G_0)+ c/(1-c)\ c\ \Delta TA$$

$$\boxed{Y_2^*= Y^*+c/(1-c)\ \Delta TA}$$

نسمي القيمة c/(1-c) بمضاعف الضرائب الصافية، ونرمز له بالرمز K_{TA} وقيمته اقل من الصفر (سالبة) أي أن الزيادة في الضرائب تؤدي إلى انخفاض الدخل التوازني.

خ. نظرية الميزانية المتوازنة (نظرية هافيلمو)

نفرض في هذه الحالة زيادة كلا من الإنفاق الحكومي G بمقدار ΔG و الضرائب الصافية TA بمقدار ΔTA ، وتكون هذه الزيادة بنفس القيمة حيث ($\Delta TA = \Delta G = \alpha$) ثم نبحث عن التغيرات الحاصلة في الدخل التوازني (تأثر الدخل التوازني بالتغير الحاصل في الإنفاق الحكومي).

$$Y=C+I+G+\Delta G$$

$$Y= cY_d+C_0+I+G \ /\quad Y_d=Y- TA+ TR$$

$$Y= c(Y- TA+\Delta TA+ TR) +C_0+I_0+G_0+\Delta G$$

$$Y= cY- c\ TA+ c\ \Delta TA+ c\ TR +C_0+I_0+G_0+\Delta G$$

$$Y-cY= - c\ TA+ c\ \Delta TA + c\ TR +C_0+I_0+G_0+\Delta G$$

$$Y(1-c) = - c\ TA+ c\ TR +C_0+I_0+G_0+ c\ \Delta TA+\Delta G$$

$$Y^* = 1/(1-c)(- c\ TA+ c\ TR +C_0+I_0+G_0+ c\ \Delta TA+\Delta G)$$

$$Y_2^* = 1/(1-c)(- c\,TA + c\,TR + C_0 + I_0 + G_0) + c/(1-c)\; c\;\Delta TA + 1/(1-c)\;\Delta G$$

$$Y_2^* = Y^* + c/(1-c)\;\Delta TA + 1/(1-c)\;\Delta G$$

نضع : $\Delta TA = \Delta G = \alpha$ فيكون لدينا:

$$Y_3^* = Y^* + c/(1-c)\;\alpha + 1/(1-c)\;\alpha$$

$$Y_3^* = Y^* + (1-c)\;/(1-c)\;\alpha$$

$$Y_3^* = Y^* + \alpha$$

وبالتالي يكون التغير في الدخل مساويا تماما للتغير في كل من الإنفاق الحكومي والضرائب

وهذا ما نصت عليه نظرية الميزانية المتوازنة أي أن:

$$\alpha = \Delta G = \Delta TA = \Delta Y$$

نتيجة:

زيادة كل من الإنفاق الحكومي والضرائب بنفس القيمة يؤدي إلى زيادة الدخل بنفس القيمة، وتخفيضهما لنفس القيمة يؤدي إلى تخفيض الدخل التوازني بنفس القيمة، وهذا ما تنص عليه نظرية الميزانية المتوازنة.

د. **إيجاد الدخل التوازني في حالة الاقتطاعات الضريبية دالة تابعة الدخل:**

تكون الضرائب دالة تابعة للدخل وتأخذ الشكل التالي:

حيث: $TA = tY + TA_0$

t: معدل الاقتطاع الصافي الضريبي (الميل الحدي للضرائب)

TA_0: مقدار الضرائب الصافية المستقل عن الدخل (الضرائب التلقائية)

وتعبر العلاقة أعلاه أن ارتفاع الضرائب بوحدة واحدة تنتج عنة ارتفاع الدخل بمقدار t.

ويصبح النموذج الاقتصادي كالتالي:

$$\begin{cases} AD = C + I + G \\ C = cY_d + C_0 \\ Y_d = Y - TA + TR \\ I = I_0 \;.\; G = G_0 \\ TA = tY + TA_0 \end{cases}$$

ذ. تحديد الدخل التوازني بطريقة (الدخل- الإنفاق):

$$Y = C + I + G$$

$$Y = cY_d + C_0 + I + G \;/\; Y_d = Y - TA + TR$$

$$Y = c(Y - (tY + TA_0) + TR) + C_0 + I_0 + G_0$$

$$Y = cY - c\,tY - c\;TA_0 + c\;TR + C_0 + I_0 + G_0$$

$$Y - c\,y + c\,tY = -\,c\;TA + c\;\Delta TA + c\;TR + C_0 + I_0 + G_0$$

$$Y(1 - c + ct) = -\,c\;TA + c\;TR + C_0 + I_0 + G_0$$

$$Y^* = 1/(1-c+ ct)\ (-\ c\ TA+\ c\ TR\ +C_0+I_0+G_0)$$

$$\boxed{Y^* = 1/(1-c+ ct)(-\ c\ TA+\ c\ TR\ +C_0+I_0+G_0)}$$

ر. طريقة الاستثماروالادخار(الحقن – التسرب):

لدينا: $Y=C+I+G$

حيث: $Y_d=Y-\ TA+\ TR$ ومنه: $Y=Y_d+\ TA-\ TR$ كما أن:$Y_d = C+S$

وبالتعويض نجد:

$$Y_d+\ TA-\ TR=C+I+G$$

$$C+S\ +\ TA-\ TR=C+I_0+G_0$$

$$C+S\ +\ TA = C+I_0+G_0+\ TR$$

$$S\ +\ TA = I_0+G_0+\ TR\ \ /S= (1-c)Y_d-C_0$$

مونه يكون لدينا: $(1-c)Y_d-C_0+\ TA = I_0+G_0+\ TR$

$$(1-c)(\ Y-\ tY-\ TA_0+\ TR)-C_0+\ TA = I_0+G_0+\ TR$$

$$Y-\ TA+\ TR-\ c\ Y+c\ tY\ +c\ TA-\ c\ TR-C_0+\ TA = I_0+G_0+\ TR$$

$$Y-\ c\ Y+c\ tY\ +\ c\ TA-\ c\ TR-C_0= I_0+G_0$$

وعليه يكون: $Y-cY+c\ tY = -\ c\ TA+\ c\ TR\ +C_0+I_0+G_0$

$$Y(1-c+c\,t) = -\,c\,TA + c\,TR + C_0 + I_0 + G_0$$

$$\boxed{Y^* = 1/(1-c+c\,t)(-\,c\,TA + c\,TR + C_0 + I_0 + G_0)}$$

- المضاعفات:

$K_C = K_I = K_G = 1/(1-c+c\,t)$

$K_{TA} = -\,c/(1-c+c\,t)$

$K_{TR} = c/(1-c+c\,t)$

ز. **إيجاد الدخل التوازني في حالة الاستثماروالضرائب دالة تابعة للدخل:**

يصبح النموذج الاقتصادي بالشكل:

$$\begin{cases} AD = C + I + G \\ C = cY_d + C_0 \end{cases}$$

$$Y_d=Y- TA+ TR$$

$$I =dy+ I_0 .$$

$$G=G_0$$

$$TA=tY+ TA_0$$

أ- تحديد الدخل التوازني بطريقة (الدخل- الإنفاق):

$$Y=C+I+G$$

$$Y= cY_d+C_0+I+G \; / \quad Y_d=Y- TA+ TR$$

$$Y= c(Y- (tY+ TA_0)+ TR) +C_0+ dy+ I_0+G$$

$$Y= cY- c\, tY - c\ TA_0+ c\ TR +C_0+ dy+ I_0+G$$

$$Y- c\, y+ c\, tY- dy = - c\ TA+ c\ \Delta TA + c\ TR +C_0+I_0+G$$

$$Y(1-c+ ct- d) = - c\ TA+ c\ TR +C_0+I+G+$$

$$Y^* = 1/(1-c+ ct- d)\ (- c\ TA+ c\ TR +C_0+I+G)$$

$$\boxed{Y^* = 1/(1-c+ ct- d)(- c\ TA+ c\ TR +C_0+I+G)}$$

س. تحديد عبارة الدخل التوازني بطريقة الاستثماروالادخار(الحقن – التسرب):

لدينا: $Y=C+I+G$

حيث: $Y_d=Y- TA+ TR$ ومنه: $Y=Y_d+ TA- TR$ كما أن: $Y_d = C+S$

وبالتعويض نجد:

$$Y_d+ TA- TR=C+I+G$$

$$C+S + TA- TR=C+I+G$$

$$C+S + TA = C+ dy+ I_0+G+ TR$$

$$S + TA = I+G+ TR \quad /S= (1-c)Y_d-C_0$$

مونه يكون لدينا: $(1-c)Y_d-C_0+ TA = dy+ I_0+G+ TR$

$$(1-c)(Y- tY- TA_0+ TR)-C_0+ TA = dy+ I_0+G+ TR$$

$$Y- TA+ TR- c Y+c tY +c TA- c TR-C_0+ TA = dy+ I_0+G+ TR$$

$$Y- c Y+c tY - dy + c TA- c TR-C_0= I+G$$

وعليه يكون: $Y-cY+c tY- dy = - c TA+ c TR +C_0+I+G$

$$Y(1-c+c t- d) = - c TA+ c TR +C_0+I+G$$

$$\boxed{Y^* = 1/(1-c+c t- d)(- c TA+ c TR +C_0+I+G)}$$

- <u>المضاعفات:</u>

$K_C=K_I=K_G=1/(1-c+c t- d)$

$K_{TA} = - c /(1-c+c\ t- d)$

$K_{TR}= c /(1-c+c\ t- d)$

تمارين مقترحة:

التمرين الأول:

في اقتصاد مكون من ثلاث قطاعات لدينا الآتي:

$C = 250 +0.7Yd$; $G= 300$; $I= 392$; $TA= 100$; $TR= 40$

1-ما هو مستوى الدخل التوازني؟

2-إذا زادت G بمقدار 90 ما أثر ذلك على الدخل التوازني؟

3-إذا زاد كل من الضرائب والإنفاق الحكومي بمقدار 90 ، ما أثر ذلك على الدخل التوازني؟، ماذا يسمى هذا الأثر؟

4-إذا زادت كل من الضرائب والتحويلات معا بمقدار 60 ، ما أثر ذلك على الدخل التوازني؟

5-أحسب رصيد الميزانية العامة للدولة BS، وعبر عن حالتها عجز أم فائض؟

التمرين الثاني:

لتكن لدينا المعطيات الآتية الخاصة باقتصاد مكون من ثلاث قطاعات:

$C=0.6Y_d+ 100$, $G= ?$, $I=100$, $TA=100$ $TR=0$

1-انطلاقا من ميزانية متوازنة أحسب الدخل التوازني، والاستهلاك في التوازن. حيث $BS=TA-(G+TR)$

2- إذا كانت $Y=700$ ما هي الزيادة اللازمة في G ، ثم في TA . ولماذا تختلفان.

3- إذا كانت $Y=700$ ما هي الزيادة اللازمة في G مع مراعاة توازن الميزانية.

4-إذا كانت Y=500 ما هي نوع الفجوة

5-إذا كانت Y=500 ما هي الزيادة اللازمة في G مع مراعاة توازن الميزانية.

الحلول:

حل التمرين الأول:

C = 250 +0.7Yd ; G= 300 ; I= 392 ;TA= 100 ;TR= 40

1-حساب الدخل التوازني

$$Y=250 +0.7Yd+300+392$$

$$Y=0.7(Y-100+40)+942$$

$$Y=0.7Y-42+942$$

$$0.3Y=-9000 =3000$$

2-إذا زادت G بمقدار 90 ما أثر ذلك على الدخل التوازني؟

$$\Delta Y=1/0.3\ (90)= 300$$

3-إذا زاد كل من الضرائب والإنفاق الحكومي بمقدار 90 ، ما أثر ذلك على الدخل التوازني؟، ماذا يسمى هذا الأثر؟

$$\Delta Y=1/0.3\ (90)-0.7/0.3(90)=90$$

يسمى بأثر الميزانية المتوازنة

4-إذا زادت كل من الضرائب والتحويلات معا بمقدار 60 ، ما أثر ذلك على الدخل التوازني؟

$$\Delta Y=-0.7/0.3\ (90)+0.7/0.3(90)= 0$$

لا يتأثر الدخل التوازني .

5-رصيد الميزانية العامة للدولة BS

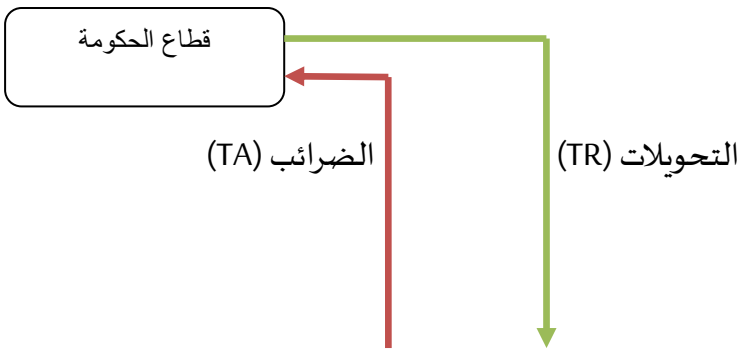
$$BS=TA-(G+TR)$$

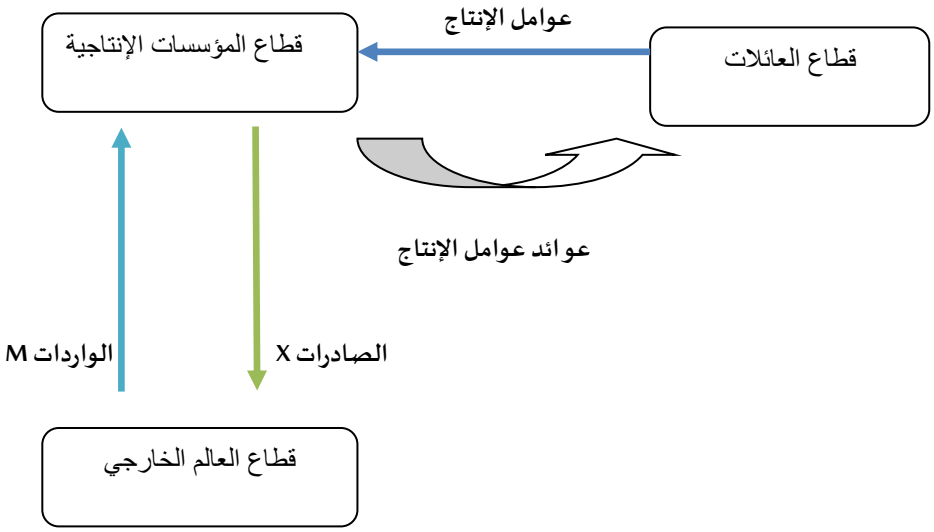
$$BS=100-(300+40)=-240$$

الميزانية في حالة عجز

المحور الثالث: النموذج الكنزي في اقتصاد مفتوح (أربع قطاعات)

يتكون الطلب الكلي في ظل هذا النموذج الاقتصادي من الطلب الاستهلاكيC، الطلب الاستثماري I، الطلب الحكومي G وطلب العالم الخارجي (X-M) ، والتمثيل التالي يوضح القطاعات المكونة لاقتصاد مفتوح:





الاقتصاد المفتوح هو اقتصاد مفتوح على العالم الخارجي من خلال مبادلات التجارة الدولية، و تكون للدولة مجموعة من الصادرات والواردات، لها تأثيرها على الدخل القومي و ينبغي لهذا الاقتصاد أخد تأثير الصادرات والواردات بعين الاعتبار عند تحليل التوازن الاقتصادي الكلي.

1. تعريف التجارة الخارجية :

تعبر عن حركة السلع و الخدمات عبر الحدود السياسية للدول المختلفة سواء مل يطلق عليه الصادرات أو الواردات.

أ. تعريف الصادرات X:

تتمثل الصادرات في جزء الفائض من الإنتاج المحلي الموجه للعالم الخارجي أي جزء من الطلب على الناتج الوطني،

ب. تعريف الواردات:M

تمثل الواردات السلع و الخدمات المنتجة في العالم الخارجي و التي يتم استهلاكها محليا، وتؤدي زيادة الواردات إلى تخفيض الطلب الكلي المحلي على السلع و الخدمات الوطنية، لهذا فهي تنقص من قيمة الناتج الوطني الإجمالي.

يتوقف الواردات على مستوى الدخل الوطني و عليه فان الواردات هي دالة تابعة لمستوى الدخل الوطني F=M(y) و نفرض أن العلاقة التي تربط مستوى الواردات مع الدخل الاجمالي هي علاقة يمكن التعبير عنها بالشكل التالي

$$M= mY+ M_0$$

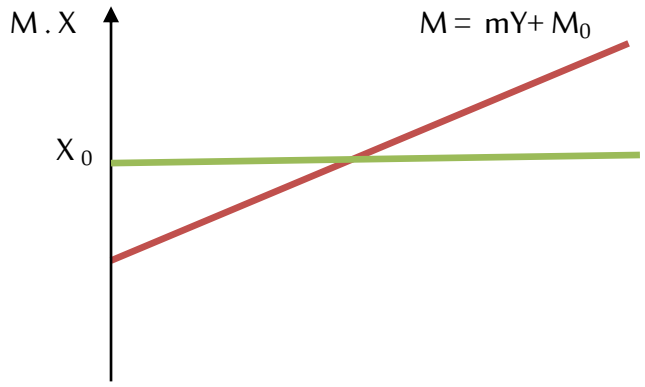
M : تمثل الواردات.

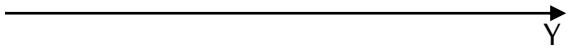
M_0 : الواردات المستقلة عن الدخل.

m : هو الميل الحدي للواردات

ويمكن تمثيل دوال الصادرات والواردات (الميزان التجاري) كما في الشكل أدناه:

التمثيل البياني للميزان التجاري (NX)





يمثل الميزان التجاري قيمة الصادرات و الواردات للبلد في لحظة معينة، فإذا كانت قيمة الصادرات في البلد أكبر من الواردات، فهذا يعبر عن حالة فائض في الميزان التجاري و عندما تكون الواردات اكبر من الصادرات تكون حالة عجز في الميزان التجاري.

إيجاد الدخل التوازني في حالة الواردات متغير خارجي:

يكون النموذج الاقتصادي بالشكل التالي:

$$\begin{cases} AD = C + I + G \\ C = cY_d + C_0 \\ Y_d = Y - TA + TR \\ I = I_0 \,.\, G = G_0 \,.\, X = X_0 \,.\, M = M_0 \\ TA = TA_0 \end{cases}$$

2. تحديد الدخل التوازني بطريقة (الإنفاق- الدخل)

عند التوازن يكون[1] :

$$AD = Y = Y^*$$

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

[1] - كمال بايزيد، **مرجع سابق**، ص 85.

$$Y= cY_d+C_0+I+G \;/\quad Y_d=Y- TA+ TR$$

$$Y= c(Y- TA+ TR) +C_0+I+G+X-M$$

$$Y= cY- c\,TA+ c\,TR +C_0+I+G+X-M$$

$$Y-cY= - c\,TA+ c\,TR +C_0+I+G+X-M$$

$$Y(1-c) = - c\,TA+ c\,TR +C_0+I+G+X-M$$

$$\underline{Y^* = 1/(1-c)(- c\,TA+ c\,TR +C_0+I+G+X-M)}$$

حيث تمثل هذه العبارة عبارة الدخل التوازني في هذه الحالة

3. طريقة الاستثمار والادخار (الحقن – التسرب):

لدينا: $Y=C+I+G+(X-M)$

حيث: $Y_d=Y- TA+ TR$ ومنه: $Y=Y_d+ TA- TR$ كما أن: $Y_d = C+S$

وبالتعويض نجد[1]:

$$Y_d+ TA- TR=C+I+G+X-M$$

$$C+S + TA- TR=C+I+G+X-M$$

$$C+S + TA+M = C+I+G+ TR+X$$

$$S + TA+M = I+G+ TR+X \;/S= (1-c)Y_d-C_0$$

ومنه يكون لدينا: $(1-c)Y_d-C_0+ TA+M = I+G+ TR+X$

[1] - كمال بايزيد، **مرجع سابق**، ص 87.

$$(1-c)(Y- TA+ TR)-C_0+ TA+M = I+G+ TR+X$$

$$Y- TA+ TR- c Y+ c TA- c TR-C_0+ TA+M = I+G+ TR+X$$

$$Y- c Y+ c TA- c TR-C_0+M = I+G+X$$

وعليه يكون: $Y-cY= - c TA+ c TR +C_0+I+G+X-M$

$$Y(1-c) = - c TA+ c TR +C_0+I+G+X-M$$

$$\underline{Y^* = 1/(1-c)(- c TA+ c TR +C_0+I+G+X-M)}$$

حيث تمثل العبارة الأخيرة عبارة الدخل التوازني من خلال طريقة (الحقن - التسرب)

- **المضاعفات:**

$K_C=K_I=K_G= K_X=1/(1-c)$

حيث مضاعف الصادرات هو: $K_X=1/(1-c)$

ومضاعف الواردات هو: $K_M=-1/(1-c)$

$K_{TA} = - c /(1-c)$

$K_{TR}= c /(1-c)$

- **مضاعف التجارة الخارجية:**

في حالة ارتفاع كلا من الصادرات والواردات بنفس القيمة، كيف يؤثر ذلك على الدخل التوازني:

$$\Delta M =\Delta X=\alpha$$

$$Y=C+I+G+(X+\Delta X -M-\Delta M)$$

$$Y= cY_d+C_0+I+G \;/\quad Y_d=Y- TA+ TR$$

$$Y= c(Y- TA+ TR) +C_0+I+G+X-M+\Delta X-\Delta M$$

$$Y= cY- c\,TA+ c\,TR +C_0+I+G+X-M+\Delta X-\Delta M$$

$$Y-cY= - c\,TA+ c\,TR +C_0+I+G+X-M+\Delta X-\Delta M$$

$$Y(1-c) = - c\,TA+ c\,TR +C_0+I+G+X-M+\Delta X-\Delta M$$

$$Y_1^* = 1/(1-c)(- c\,TA+ c\,TR +C_0+I+G+X-M) +1/(1-c)\Delta X-1/(1-c)\Delta M$$

$$Y_1^* = Y^*+1/(1-c)\Delta X-1/(1-c)\Delta M$$

$$Y_1^* = Y^*+1/(1-c)\ \alpha -1/(1-c)\ \alpha$$

$$Y_1^* = Y^*+0$$

إذن فمضاعف التجارة الخارجية يكون معدوما أي أن الحكومة إذا قررت المحافظة على الميزان التجاري من خلال زيادة أو تخفيض الصادرات والواردات بنفس القيمة فان ذلك لا يؤثر على الدخل التوازني.

4. إيجاد الدخل التوازني في حالة الواردات متغير تابع للدخل:

تعطى الواردات كدالة تابعة للدخل بالشكل التالي:

$M=mY+M_0$ حيث تمثل :

m: الميل الحدي للواردات؛

M_0: قيمة الواردات عندما يكون الدخل معدوما.

أ- تحديد الدخل التوازني بطريقة (الإنفاق- الدخل)

عند التوازن يكون[1] :

$$AD=Y=Y^*$$

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

$$Y= cY_d+C_0+I+G \quad / \quad Y_d=Y- TA+ TR$$

$$Y= c(Y- TA+ TR) +C_0+I+G+X- mY-M_0$$

$$Y= cY- c\,TA+ c\,TR +C_0+I+G+X- mY-M_0$$

$$Y-cY+ mY = - c\,TA+ c\,TR +C_0+I+G+X -M_0$$

$$Y(1-c+ m) = - c\,TA+ c\,TR +C_0+I+G+X-M$$

$$\underline{Y^* = 1/(1-c+ m)(- c\,TA+ c\,TR +C_0+I+G+X-M)}$$

حيث تمثل هذه العبارة عبارة الدخل التوازني في هذه الحالة

5. طريقة الاستثمار والادخار (الحقن – التسرب):

لدينا: $Y=C+I+G+(X-M)$

حيث: $Y_d=Y- TA+ TR$ ومنه: $Y=Y_d+ TA- TR$ كما أن: $Y_d = C+S$

[1] - كمال بايزيد، **مرجع سابق**، ص ص 85،86.

وبالتعويض نجد:

$$Y_d + TA - TR = C + I + G + X - M$$

$$C + S + TA - TR = C + I + G + X - M$$

$$C + S + TA + M = C + I + G + TR + X$$

$$S + TA + M = I + G + TR + X \quad / S = (1-c)Y_d - C_0$$

ومنه يكون لدينا: $(1-c)Y_d - C_0 + TA + mY + M_0 = I + G + TR + X$

$$(1-c)(Y - TA + TR) - C_0 + TA + mY + M_0 = I + G + TR + X$$

$$Y - TA + TR - cY + cTA - cTR - C_0 + TA + mY + M_0 = I + G + TR + X$$

$$Y - cY + cTA - cTR - C_0 + mY + M_0 = I + G + X$$

وعليه يكون: $Y - cY + mY = -cTA + cTR + C_0 + I + G + X - M_0$

$$Y(1 - c + m) = -cTA + cTR + C_0 + I + G + X - M$$

$$\underline{Y^* = 1/(1-c+m)(-cTA + cTR + C_0 + I + G + X - M)}$$

- <u>المضاعفات:</u>

$K_C = K_I = K_G = K_X = 1/(1-c+m)$

حيث مضاعف الصادرات هو: $K_X = 1/(1-c+m)$

ومضاعف الواردات هو: $K_M=-1/(1-c+ m)$

$K_{TA} = - c /(1-c+ m)$

$K_{TR}= c /(1-c+ m)$

تمارين مقترحة:

التمرين الأول:

لتكن لدينا المعلومات الآتية:

لديك المعطيات الآتية في اقتصاد مفتوح لدولة ما حيث:

$C = 1500 + 0.75Yd,\ X=4000,\ M= 100 + 0.1Y$

$TR = 1500,\ G= 3000,\ I= 2850,\ TA = 500 + 0.2Y$

المطلوب:

1-أحسب الدخل في التوازن،

2- ما هي حالة الاقتصاد إذا كان مستوى التشغيل التام$Ye= 24000$

3-أحسب الاستهلاك والادخار الموافق.

4-علق على رصيد الميزانية.

5-علق على رصيد الميزان التجاري.

6-للوصول إلى حالة التشغيل التام ما هو التغير اللازم فيTR، وما أثر ذ لك على رصيد الميزانية.

التمرين الثاني:

تمثل المعطيات التالية اقتصاد أحد الدول:

$C_0=120$ ،$I=80$ ،$M_0=12$, $X_0=2$, $TA_0=8$, $G_0=50$, $TR_0=20$

c=0.75 ; t=0.2 ; m=0.1

المطلوب:

1-شكل العلاقات السلوكية للعناصر الاقتصادية لهذا النموذج

2-احسب القيم التوازنية لكل من* Y ،*C ،*S

3-أحسب رصيد الموازنة ورصيد الميزان التجاري.(NX)

4-إذ ا كان الدخل الممكن عند التشغيل التام560=Y

حدد طبيعة الوضع الاقتصادي السائد في هذا النموذج الاقتصادي .

5- باستخدام آليات السياسة الاقتصادية الخارجية، بين

كيف يمكن العمل على تحقيق الموافقة بين مستوى الدخل

التو ازني المحقق ومستوى التشغيل التام.

6- أوجد مقدار التغيرات اللازمة لإزالة الاختلال الملحوظ؟

حلول التمارين:

حل التمرين الأول:

$$C = 1500 + 0.75Yd,\ X=4000,\ M= 100 + 0.1Y$$

$$TR = 1500,\ G= 3000,\ I= 2850,\ TA = 500 + 0.2Y$$

المطلوب:

1-حساب الدخل في التوازن:

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

$$Y=1500 + 0.75Yd +2850+3000+(4000-100 - 0.1Y)$$

$$Y= 0.75Yd +11250 - 0.1Y$$

$$Y= 0.75(Y-500-0.2Y+1500) +11250 - 0.1Y$$

$$Y= 0.75Y-0.15Y+750 +11250 - 0.1Y$$

$$0.5Y=12000$$

$$\underline{Y^*=24000}$$

2- حالة الاقتصاد إذا كان مستوى التشغيل التام$Ye= 24000$

في هذه الحالة يكون الاقتصاد في حالة توازن.

3-حساب الاستهلاك والادخار الموافق.

$$C = 1500 + 0.75Yd$$

$$C = 1500 + 0.75 (24000-500 - 0.2(24000)+1500)/Yd=20200$$

$$C=16650$$

$$S = + 0.75Yd-1500$$

$$S = + 0.75(20200)-1500$$

$$S =13650$$

4-رصيد الميزانية

$$BS=TA-(G+TR)$$

$$BS= 500 +0.2(24000)- (3000+1500)= 800$$

حالة فائض

5-رصيد الميزان التجاري.

$$NX= X-M$$

$$NX= 4000-100 + 0.1(24000)=1600$$

حالة فائض

6-للوصول إلى حالة التشغيل التام ما هو التغير اللازم فيTR، وما أثر ذ لك على رصيد الميزانية.

بما أن حالة التشغيل الكامل هي 24000 فان التغير في التحويلات يكون معدوما، ولا تتأثر الميزانية بذلك.

المحور الرابع: نموذج التوازن الاقتصادي العام (IS-LM)

يكون سوق السلع والخدمات في حالة توازن، أي أن الطلب الكلي يساوي مستوى الإنتاج الكلي، ويكون السوق النقدي في حالة توازن أي أن الطلب على النقود مساوي لعرض النقود (أي أن الكمية المطلوبة من النقود تساوي العرض الفعلي من النقود).

ويتوقف نموذج منحنىIS-LM على متغيرين أساسيين هما الدخل وسعر الفائدة ، كما أن للعوامل الحقيقية، وهي: الادخار والاستثمار، وإنتاجية رأس المال، والميل الحدي للاستهلاك والادخار، والعوامل النقدية، أي الطلب على النقود (تفضيل السيولة) وعرض النقد دورا في التحديد المشترك لمعدل الفائدة ومستوى الدخل. أي تغير في هذه العوامل سيؤدي إلى انتقال في منحنى IS أو LM وبالتالي سيغير مستويات التوازن لمعدل الفائدة والدخل[1].

1. التوازن في السوق الحقيقي (سوق السلع والخدمات)

سيكون لدينا بالإضافة إلى المعادلات السابقة في التحليل البسيط، معادلة الاستثمار والتي ترتبط بسعر الفائدة حيث:

$$I=I_0-bi$$

استخراج معادلة **IS:**

$$IS : AD=Y=Y^*$$

[1] - تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص ص64.-70.

$$IS: Y=C+I+G+(X-M)$$

$$Y= cY_d+C_0+I_0-bi+G_0 \;/\quad Y_d=Y- TA+ TR$$

$$Y= c(Y- TA+ TR) +C_0+ I_0-bi +G_0+X_0-M_0$$

$$Y= cY- c\,TA+ c\,TR +C_0+ I_0-bi +G_0+X_0-M_0$$

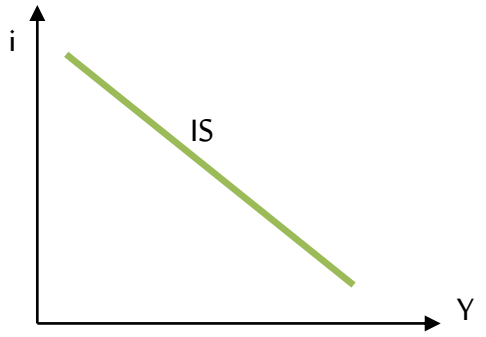
$$Y-cY= - c\,TA+ c\,TR +C_0+ I_0-bi +G_0+X_0-M_0$$

$$Y(1-c) = - c\,TA+ c\,TR +C_0+ I_0-bi +G_0+X_0-M_0$$

$$IS: Y^* = 1/(1-c)(- c\,TA+ c\,TR +C_0+I_0+G_0+X_0-M_0)- bi/(1-c)$$

ويطلق على هذه المعادلة معادلة IS، وتمثيلها البياني يعبر على أنها تشكل منحنى متناقص كما في التمثيل البياني الموالي:

تمثيل معادلة التوازن في السوق الحقيقي IS



2. التوازن في سوق النقود

يكون التوازن في سوق السلع والخدمات من خلال تساوي الطلب مع العرض، وكذلك فان سوق النقود يكون توازنه من خلال تساوي جانبي الطلب والعرض، حيث يمثل جانب العرض، عرض النقود وهي متغير خارجي مستقل عن الدخل وسعر الفائدة أي أن البنك المركزي هو الجهة المخول لها بإصدار النقود في الاقتصاد وذلك راجع إلى سببين[1]:

1. افتراض ثبات العرض النقدي الاسمي، حيث يفترض أن البنك المركزي هو الذي يتحكم ويراقب كمية العرض الاسمي؛
2. افتراض ثبات المستوى العام للأسعار.

تعطى دالة عرض النقود كما يلي:M_0

$$P/MS$$

المستوى العام للأسعار؛ :P : حيث أن

، MS_0 العرض الحقيقي للنقودM :

- الطلب على النقد، فقد كان محل جدل ونقاش من طرف النظريات الاقتصادية، وتطلب النقود حسب الفكر الاقتصادي الكنزي للأغراض التالية:

01- **دافع المعاملات:** وهو رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود سائلة للقيام بالنفقات الجارية خلال فترة، ويعتبر الدخل المحدد الرئيسي للطلب على النقود لهذا الغرض ويعبر عنه بالعلاقة التالية :

$$dT : f(y_1) = ay_1$$

[1] - فرد أم الخير، **مطبوعة علمية في مقياس: الاقتصاد الكلي (1)**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019،2018، ص ص 164، 165.

02- **دافع الاحتياط :** وهو رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود سائلة لمواجهة الأحداث الطارئة وغير المتوقعة، كذلك يعتبر الدخل المحدد الرئيسي للطلب على النقود لهذا الغرض ويعبر عنه بالعلاقة:

$$dp : f(y_2) = ay_2$$

إذن، الطلب على النقود بدافعي المعاملات والاحتياط يتأثران بالدخل، حيث يعبر عليهما بالعلاقة:

$$dA : f(y) = f(y_1) + f(y_2): \quad ay = a_1y + a_2y$$

03- **دافع المضاربة[1] :** المضاربة عند" كينز "هي الاستفادة من تغيرات أسعار الفائدة على الأصول المالية وتحقيق أرباح من ذلك،حيث يقوم المضارب بشراء سندات تكوم أسعار الفائدة عليها منخفضة ويقوم ببيعها عن ارتفاع أسعارها، ويعتبر هذا الدافع شديد المرونة لتغيرات سعر الفائدّة ويعبّر عنه بالعلاقة التالية:

$$dS = f(i) = L - hi$$

إذن يكون الطلب الكلي على النقود*Md* معرفا بالعلاقة التالية:

$$f(y، i) = ay + L - hi$$

حيث أن:

a : مرونة الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط؛

h: مرونة الطلب على النقود من أجل المضاربة؛

L: الطلب على النقود من اجل المضاربة.

بعد أن عرضنا معادلات التوازن في سوق النقد، سوف نوضح كيف يحدث التوازن في هذه

[1] - فرد أم الخير، **مرجع سابق**، ص 174.

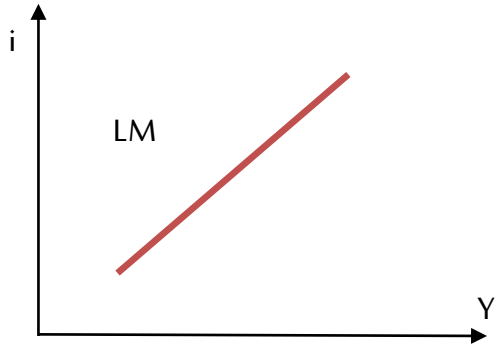
السوق، كما حددنا مسبقا فإن التوازن يحدث من خلال تساوي جانبي الطلب وعرض النقود، فالصياغة الرياضية تكون كما يلي:

$$(LM): Y=\frac{M0-L0}{a}+\frac{h}{a}i$$

تمثل العلاقة الأخيرة معادلة التوازن في سوق النقود، وهي توضح العلاقة الطردية بين سعر الفائدة والدخل التي تضمن التوازن في سوق النقود، أي ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلي ارتفاع الدخل والعكس صحيح، كما أن القيم المختلفة لسعر الفائدة تقابلها قيم من الدخل والتي تمثل توليفات من سعر الفائدة والدخل تمثل التوازن في هذه السوق.

وتوجد هناك علاقة طردية بين الدخل والطلب على النقود من اجل المعاملات والاحتياط،.ومن التحليل السابق فإنّ مقدار الطلب على النقود للأغراض الثلاثة يخضع لتغيرات في كل من الدخل والسعر الفائدة، فكل قيمة للدخل وقيمة لسعر الفائدة تضمن التوازن بين الطلب على النقود وبالتالي تحقيق التوازن في سوق النقد، وتمثيلها البياني كما يلي:

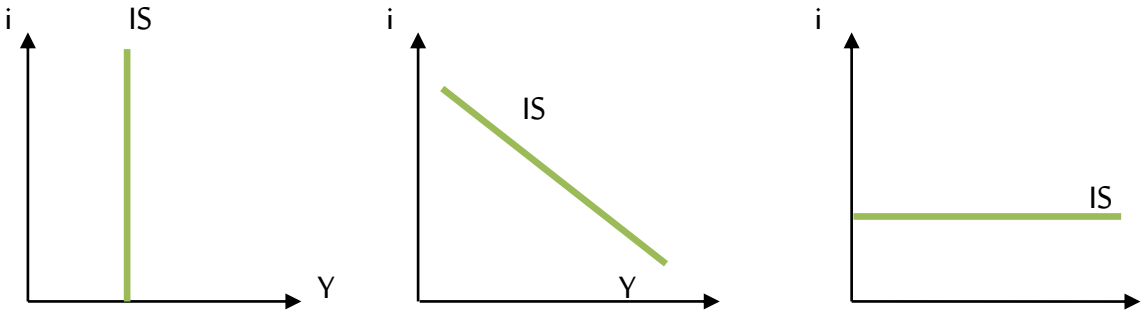
منحنى التوازن في السوق النقدي LM



يوضح تقاطع منحنيات IS وLM نقطة التوازن لأسعار الفائدة والناتج عندما يكون السوق النقدي والسوق الحقيقي في حالة توازن، إذا انتقل أحد المنحنيين إلى جهة اليمين أو إلى جهة اليسار، فإن النموذج يعطينا ناتجا اقتصاديا جديدا وأسعار فائدة جديدة[1].

1. حالات منحنى IS:

يتوقف انحدار وميل منحنى IS على درجة التغيرات الحاصلة في الدخل والناتجة عن التغيرات الحاصلة في سعر الفائدة (تغيرات كبيرة أو ضعيفة)، حيث ان منحنى IS يتوقف على كل من دالة الاستثمار ودالة الادخار، ففي حالة كان الاستثمار أكثر مرونة بالنسبة لسعر الفائدة فان زيادة الدخل تكون كبيرة ومنحنى IS يتجه نحو الأفقية، إما إذا كانت حساسية الاستثمار لسعر الفائدة ضعيفة فان زيادة الدخل تكون ضعيفة ومنحنى IS يتجه نحو العمودية، والأشكال التالية توضح حالات منحنى IS.



b=0 b>0 b=ω

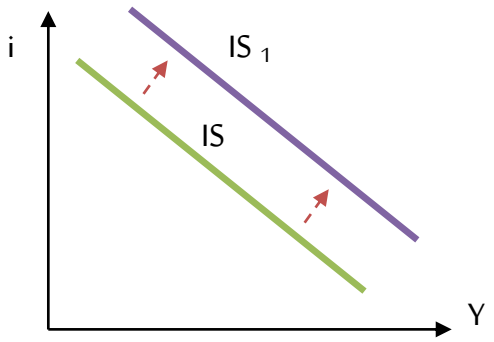
2. انتقال منحنى IS

[1] -تومي صالح، **مرجع سابق**، ص ص 280-290.

تعتبر العوامل المحددة لميل منحنى IS ذات أهمية في إطار نموذج IS/LM ، وهذا لكونه يحدد مدى فعالية السياسة المالية والسياسة النقدية، توجد العديد من العوامل تؤدي إلى انتقال منحنى يمينا (زيادة) أو يسارا (نقصان) ومنها:

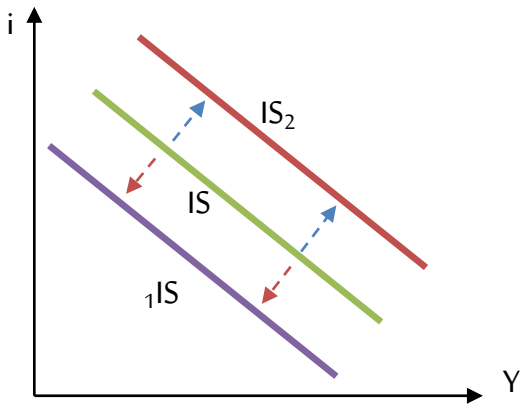
- **التغير في الإنفاق الحكومي G:**

تغير الإنفاق الحكومي بالزيادة يؤدي إلى زيادة مستوى الدخل ويؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى الأعلى إلى جهة اليمين.



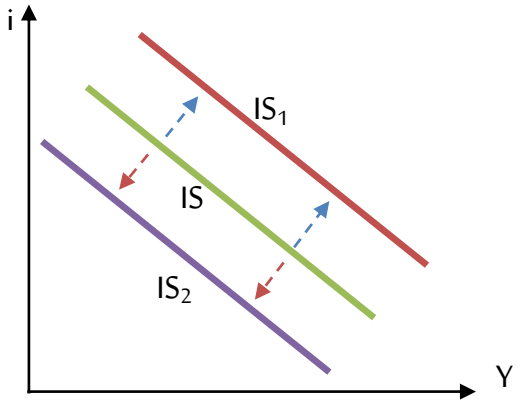
- **التغير في الضرائب TA:**

تؤدي زيادة الضرائب إلى انتقال منحنى IS يمينا إلى جهة الأسفل، وفي حالة تخفيض قيمة الضرائب ينتقل منحنى IS إلى الأعلى إلى جهة اليسار .



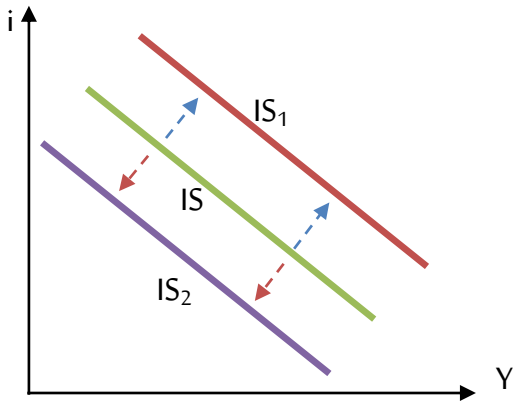
- **التغير في الاستثمار:**

تؤدي زيادة الاستثمار I إلى زيادة الدخل ولها نفس اثر الإنفاق الحكومي حيث أن زيادة الاستثمار I يؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى الأعلى إلى جهة اليمين والعكس في حالة التخفيض.



- **التغير في الاستهلاك C :**

تؤدي زيادة الاستهلاك C إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الدخل الكلي، وهو ما يترتب علية انتقال منحنى IS إلى الأعلى إلى الجهة اليمين والعكس في حالة التخفيض.

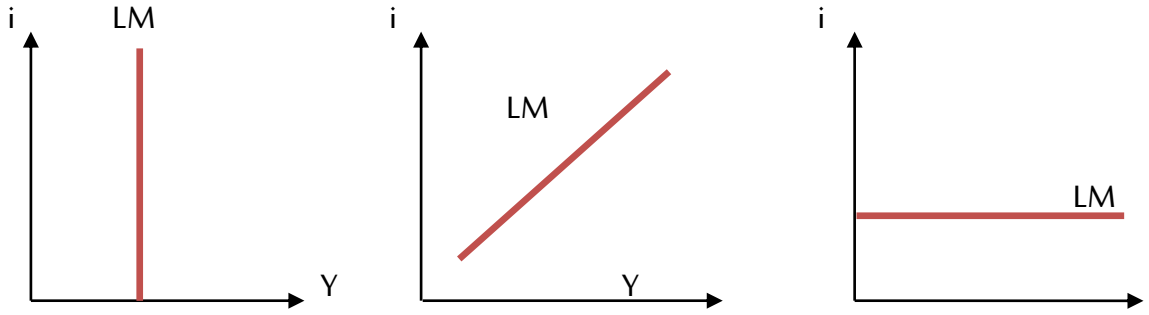


- تؤدي أيضا زيادة كلا من التحويلات TR و الصادراتX إلى زيادة الدخل وانتقال منحنىIS إلى اليمن إلى جهة الأعلى والعكس في حالة التخفيض.
- تؤدي زيادة الواردات M إلى تخفيض الدخل (نفس اثر الضرائب) وبالتالي انتقال منحنى IS إلى الأسفل إلى جهة اليسار والعكس في حالة التخفيض.

3. حالات منحنى IM:

ينحدر منحنى من الأسفل إلى الأعلى والى جهة اليمين ويعود ذلك إلى أن أي زيادة في الدخل تؤدي في زيادة الطلب على النقود من أجل المعاملات وبالتالي إلى ارتفاع الفائدة، ويختلف منحنى باختلاف مرونة الطلب على النقود لتغيرات سعر الفائدة حيث:

- الحالة الكلاسيكية: تكون h معدومة ويكون منحنى lM عمودي؛
- الحالة الكنزية الأولى: تكون h لانهائية ويكون منحنى lM أفقي؛
- الحالة الكنزية الثانية: تكون h أكبر من الصفر ويكون منحنى lM مائل.



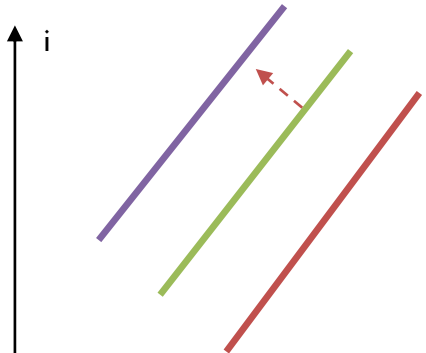
h=0 h>0 h=ω

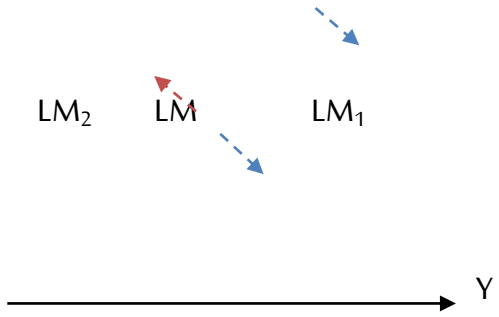
4. انتقال منحنى LM:

ينتقل منحنى يمينا أو يسارا في حالتين أساسيتين هما:

- **عرض النقود:**

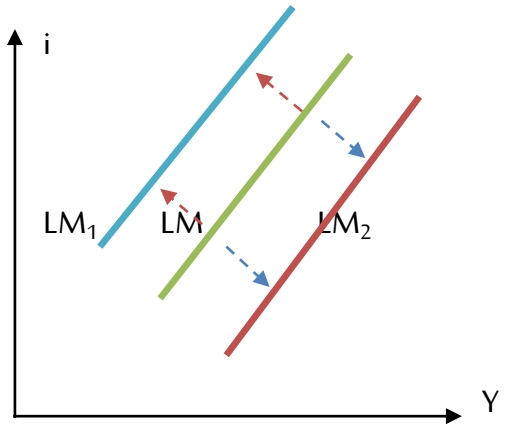
عند زيادة عرض النقود والموافق لمستوى لدخل ثابت فان سعر الفائدة الذي يحقق التوازن سوف ينخفض، وبالتالي فان زيادة عرض النقود سيؤدي إلى انتقال منحنىLM إلى اليمين أما انخفاض عرض النقود فيؤدي إلى انتقاله إلى اليسار.





- **الطلب على النقود:**

زيادة الطلب على النقود سيؤدي إلى انتقال منحنىLM إلى اليسار أما انخفاض الطلب على النقود فيؤدي إلى انتقاله إلى اليمين.



تمارين مقترحة:

<u>التمرين الأول:</u>

<u>أولا:</u> لتكن لديك المعطيات التالية حول اقتصاد بلد ما:

$C= 2000+0.75Y_d$. $I=4500 - 2000i$. $TA = 4500 +0.2 Y$.

$M = 3000 +0.1Y$. $X = 4000$. $G = 1000$. $TR = 6500$

dt=5000+0.3Y. dp=3000+0.2Y. ds=8000-500i . M_0=21000

المطلوب:

1- اكتب معادلة التوازن في السوق الحقيقي (سوق السلع والخدمات) (IS)

2- أكتب معادلة التوازن في سوق النقد (LM)

3- حدد الدخل التوازني Y ، وسعر الفائدة i التوازني، ثم مثل بيانيا هذه الحالة.

4- حدد الاستهلاك والاستثمار الموافق.

ثانيا: لنفترض أن العرض النقدي قد أصبح 23500ون

5- ما أثر ذلك على كل من منحنى IS و LM ؛

6- ما أثر هذه الزيادة في الكتلة النقدية على الدخل وسعر الفائدة، وضح ذلك بيانيا؛

7- ما أثر ذلك على كل من الاستهلاك والاستثمار.

التمرين الثاني:

C=55+0.75Y_d , I=250−250i , G=250 , TA=250+0.2Y TR=250 , M=300+0.25Y, X=500 , M0=300 , dt=0.2Y, ds=75−250i

1- اوجد كلا من معادلة IS وLM ؛

2- حدد كل من الدخل التوازني Y وسعر الفائدة i التوازني؛ ثم أرسم هذه الحالة ؛

3- علق على رصيد الميزانية ؛

4- إذا قررت الحكومة زيادة الضرائب بقيمة 11 و.ن

ما هي مستويات الدخل و معدل الفائدة الجديدة، وضع ذلك بيانيا البياني-

5- إذا قررت الحكومة زيادة في الكتلة النقدية بقيمة 5 و.ن

- ما هي قيم الدخل و معدل الفائدة الجديدة،وضح بيانيا

6- ما هي السياسة الأفضل(نقدية أو مالية) التي اتخذتها الدولة.

7- إذا قررت الدولة الوصول إلى دخل العمالة الكاملة Ye و المقدر بـ 1161 وقررت زيادة الإنفاق الحكومي من خلال زيادة الضرائب.

-ما هي قيمة المضاعف ، و قيم الإنفاق الحكومي و الضرائب بعد الزيادة.

التمرين الثالث:

إليك البيانات التالية حول اقتصاد افتراضي:

C= 80+0.6Yd ; I=40-300i ; G=30 ; TA=30+0.1Y ; TR=20 ; X= 15 ; M=10+0.1Y

1. .أكتب معادلة IS ؛

2. .مثل بيانيا المنحنى IS؛

3. .بين أثر زيادة الإنفاق الحكومي ب 20 على منحنىIS ؛

4. .بين أثر زيادة الضرائب بمقدار 10 على منحنى IS ؛

5. .ما هو أثر زيادة التحويلات ب 15 على منحنىIS .

- إذا علمت أن دالة الطلب على النقود من اجل المعاملات و الاحتياط ، MA=0.4y، ودالة الطلب على النقود من اجل المضاربة ds=12-5i ، و دالة العرض النقدي تأخذ القيمة M_0= 110

6. .أوجد معادلةLM

7. .مثل المنحنى LM بيانيا.

8. .ما هو تأثير ارتفاع الكتلة النقدية ب % 10 على منحنى LMوضح ذلك بيانيا؟

.9. أوجد معدل الفائدة التوازني و الدخل التوازني ؛

. 10. استنتج قيم المتغيرات التابعة في هذا النموذج الاقتصادي.

حل التمرين الأول:

أولا: لتكن لديك المعطيات التالية حول اقتصاد بلد ما:

$C= 2000+0.75Y_d$. $I=4500 - 2000i$. $TA = 4500 +0.2 Y$.

$M = 3000 +0.1Y$. $X = 4000$. $G = 1000$. $TR = 6500$

$dt=5000+0.3Y$. $dp=3000+0.2Y$. $ds=8000-500i$. $M_0=21000$

1- معادلة التوازن في السوق الحقيقي (سوق السلع والخدمات) (IS)

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

$$Y= 2000+0.75Y_d +4500 - 2000i +1000+4000-3000 -0.1Y$$

$$Y= 2000+0.75(Y-4500 -0.2 Y+6500) +4500 - 2000i +1000+4000-3000 -0.1Y$$

$$Y= 0.75Y-3375 -0.15 Y+4875 +8500 - 2000i -0.1Y$$

$$0.5Y=10000 - 2000i$$

$$(IS): Y=20000 - 4000i$$

2- معادلة التوازن في سوق النقد (LM)

$$MS= dt+dp+ds$$

$$21000=5000+0.3Y+3000+0.2Y+8000-500i$$

$0.5Y=5000+500i$

$(LM): Y=10000+1000i$

3- تحديد الدخل التوازني Y ، وسعر الفائدة i التوازني

نضع: $(IS)=(LM)$

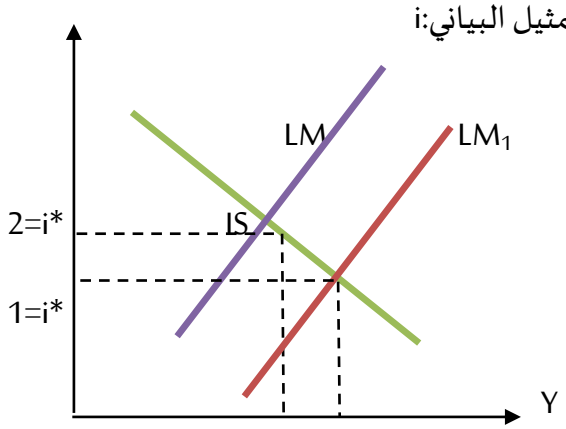
$20000-4000i=10000+1000i$

$5000i=10000$

$I^*=2$

$Y^*=12000$

-التمثيل البياني:i



$Y^*=12000$ Y^*_1

4- الاستهلاك والاستثمار الموافق:

$C= 2000+0.75Y_d$

$C^*=28700$

$I^*=500$

<u>ثانيا:</u> لنفترض أن العرض النقدي قد أصبح 23500ون

5- أثر ذلك على كل من منحنى IS و LM ؛

- منحنى IS لا يتأثر.

- منحنى LM ينتقل إلى جهة اليمين.

6- أثر هذه الزيادة في الكتلة النقدية على الدخل وسعر الفائدة:

$$(LM_1): Y=15000+1000i$$

$$(IS) =(LM_1)$$

$$20000-4000i=15000+1000i$$

$$5000i=5000$$

$$I^*_1=1 \quad / \quad Y^*_1=16000$$

التمثيل بيانيا: على نفس المنحنى السابق

7- أثر ذلك على كل من الاستهلاك والاستثمار:

$$I^*_1=2500 \text{ و } C^*_1=13100$$

المحور السادس: الدورات الاقتصادية

الدورات الاقتصادية هي تقلبات طبيعية تحدث في النشاط الاقتصادي للدولة أو المنطقة، وتتأثر بعوامل عدة مثل العرض والطلب، والاستثمار، والإنتاج، والتكنولوجيا، الأحداث السياسية والسياسات الحكومية، والأحداث العالمية، وغيرها. هذه الدورات تعكس التغيرات الاقتصادية الطبيعية التي تحدث بشكل دوري[1].

مراحل الدورة الاقتصادية

[1]-شبوطي حكيم ، مراح ياسين، فعالية السياسة النقدية كآلية للحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر للفترة: 2000 – 2015، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية**، ح4، ع 2، 2017، ص ص.173-196.

تتألف الدورة الاقتصادية من عدة مراحل، وهي[1]:

1. مرحلة الانتعاش:

- في هذه المرحلة يشهد الاقتصاد نمواً إيجابياً بعد فترة من الركود. يتزايد الإنتاج والاستهلاك، وتنخفض معدلات البطالة، وتتحسن الثقة في الاقتصاد.

2. مرحلة الذروة:

- تتميز هذه المرحلة بارتفاع النشاط الاقتصادي إلى أقصى مستويات له خلال الدورة وتتميز هذه المرحلة بانخفاض مستويات البطالة، وزيادة الإنتاج، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

3. مرحلة الركود:

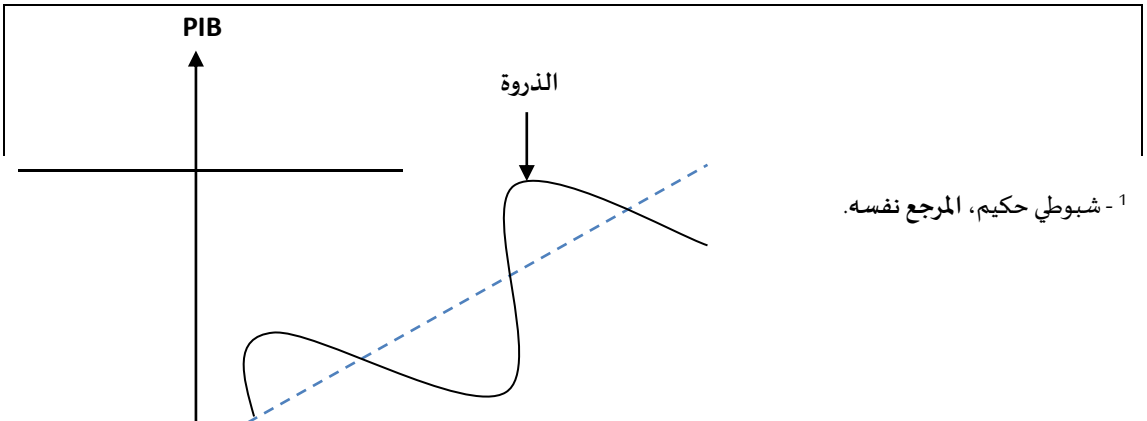
- يحدث هبوط في النشاط الاقتصادي، مما يتسبب في انخفاض في الإنتاج والإنفاق، وزيادة معدلات البطالة. تتراجع الثقة في الاقتصاد وتنخفض الاستثمارات.

4. مرحلة الانكماش:

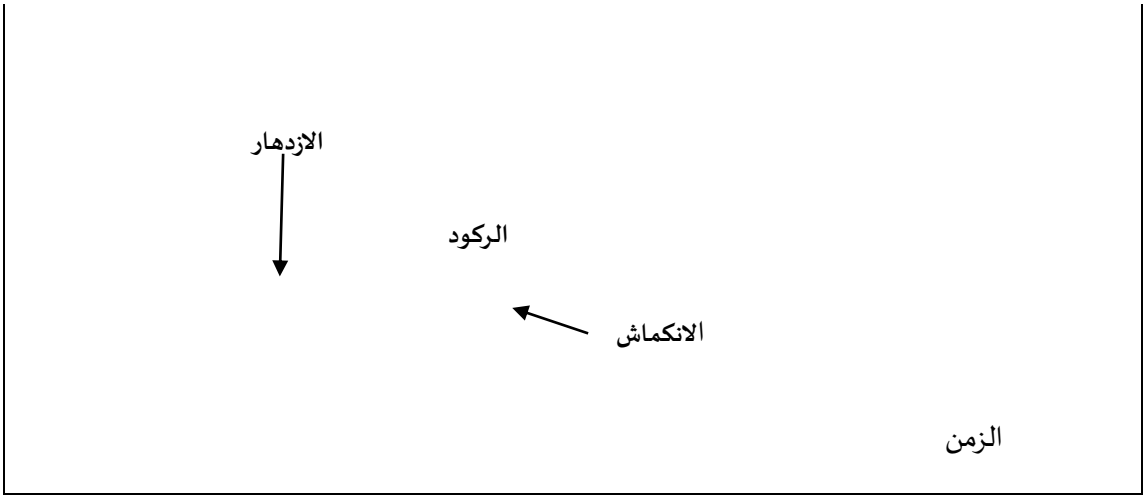
- هي المرحلة التي يصل فيها النشاط الاقتصادي إلى أدنى مستوياته خلال الدورة الاقتصادية، وتتميز هذه المرحلة بانخفاض في الإنتاج والاستثمارات، وزيادة في معدلات البطالة.

هذه المراحل الأربعة تشكل دورة كاملة في النشاط الاقتصادي، وعادة ما تتكرر بشكل دوري في الاقتصاديات الكبرى، ومن الجدير بالذكر أنه لا تكون جميع الدورات متساوية في المدة أو في الشدة، حيث يمكن أن تتأثر بعوامل مختلفة مثل التكنولوجيا والسياسات الحكومية والأحداث العالمية.

الشكل: تمثيل الدورة الاقتصادية



[1] - شبوطي حكيم، **المرجع نفسه**.



المحور السابع: النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم

تعاني الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من مشكلة البطالة، والتي يمكن أن تكون عواقبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مدمرة، كما أدت أزمة فيروس كورونا (COVID-19) الأخيرة بتأثيرها الكارثي، إلى دفع الاقتصاد العالمي إلى الركود، مما رفع معدلات البطالة إلى مستويات قياسية نتيجة توقف وإفلاس الكثير من المؤسسات عبر العالم.

كما تعطي معظم الدول الأولوية للحفاظ على معدلات تضخم منخفضة كهدف رئيسي من أهداف سياستها النقدية، حيث يمكن أن يؤدي التضخم غير المنتظم إلى إعاقة النمو الاقتصادي بشكل كبير[1]؛

ومنذ أن قدم بيل فيليبس عمله الرائد في عام 1958، احتفظت العلاقة المعقدة بين التضخم والبطالة بمكانة مركزية بالنسبة للاقتصاديين وصانعي السياسات، حيث كان التركيز الأولي يدور حول تحديد علاقة سلبية محتملة على المدى القصير وآثارها السياسية. ثم دخل ميلتون فريدمان الذي في خطابه الرئاسي إلى الجمعية الاقتصادية الأمريكية سنة (1968) الأدبيات المتعلقة بالمفهوم.

1. مفهوم البطالة:

يُعرف الاقتصاديون الكلاسيكيون البطالة بأنها الفائض في عرض العمالة مقارنة بالطلب على العمالة، والذي يحدث بسبب التعديل في الأجور الحقيقية، وتحدث البطالة الكلاسيكية أو بطالة الأجور الحقيقية عندما يتم تحديد الأجور الحقيقية للوظائف فوق المستوى الذي يحقق التوازن في السوق، مما يؤدي إلى زيادة عدد الباحثين عن العمل مقارنة بعدد الوظائف الشاغر[2].

كما تُعرف البطالة وفقًا لمنظمة العمل الدولية بأنها حالة من عدم العمل تحدث عندما يكون الأشخاص بلا وظائف وقد بحثوا بنشاط عن عمل خلال الأسابيع الأربعة الماضية ولم يجدوه.

2. مفهوم التضخم:

[1] - بوعالم مولاي، محمد سفير، اثر البطالة والتشغيل على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة : 1970 - 2015، **دراسات اقتصادية معمقة**، ح3، ع2، 2018، ص ص. 289-258.

[2] -Farida Merzouk , (ansej) : Quel Bilan Après 20 Ans D'existence ?, **Maaref**, V 13, N 1, 2018, P. 496-517.

التضخم هو حالة من ارتفاع المستوى العام للأسعار لمجموعة واسعة من السلع والخدمات على مدى فترة طويلة من الزمن. يُقاس بمعدل الزيادة في المستوى العام للأسعار على مدى فترة زمنية محددة. بالنسبة للمدرسة الكلاسيكية الجديدة وأتباعها في جامعة شيكاغو، يُعتبر التضخم ظاهرة نقدية بحتة. كما قال فريدمان م. (1996)، "التضخم هو دائمًا وفي كل مكان ظاهرة نقدية ولا يمكن إنتاجه إلا من خلال زيادة أسرع في كمية النقود مقارنة بالإنتاج." وبالنسبة للاقتصادي هكس، "التضخم هو ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار." أما جونسون، فقال: "التضخم هو ارتفاع مستدام في أسعار السلع والخدمات ".

ويعبر مصطلح التضخم عموما عن ارتفاع مستمر في الأسعار، كما يمكن أن تقيسه مؤشرات مثل مؤشر أسعار المستهلك (CPI) أو من خلال مُعدل الأسعار الضمني للناتج القومي الإجمالي. كما أكد كينز وأتباعه على زيادة الطلب الكلي كمصدر للتضخم الناتج عن الطلب[1].

3. مفهوم النمو الاقتصادي :

النمو الاقتصادي هو العملية التي يزداد فيها الدخل الحقيقي للفرد في بلد ما على مدى فترة طويلة من الزمن، ويُقاس بزيادة كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما، حيث تنتج الاقتصاديات المتنامية المزيد من السلع والخدمات في كل فترة زمنية متعاقبة، وبالتالي من منظور أوسع فإنه يعني رفع مستوى معيشة الناس وتقليل عدم المساواة في توزيع الدخول .

[1] - .أمينة بركان، نورالدين جليد، مصداقية السياسة النقدية وإشكالية استهداف التضخم في الدول النامية -دراسة تحليلية-، **حوليات جامعة الجزائر1**، م 34 ، ع01، 2020 ،ص. 696-716.

فالنمو الاقتصادي هو أساس زيادة الازدهار ويأتي من تراكم المزيد من رأس المال والابتكارات التي تؤدي إلى التقدم التكنولوجي، وهي فكرة مشابهة لنموذج النمو الخاص بسولو (2002) الذي يرى النمو الاقتصادي من حيث زيادة الناتج المحلي الإجمالي الكلي نتيجة لزيادة السكان والتقدم التكنولوجي والاستثمار .

ووفقًا للاقتصاديين الكلاسيكيين فإن النمو يعني زيادة معدل الاستثمار، وبعبارة أخرى فإن النمو هو وظيفة لحصة الأرباح في الدخل القومي، فهناك علاقة إيجابية بين ارتفاع معدل الأرباح وارتفاع معدل النمو على المدى الطويل.

المحور الثامن: منحنى فيليبس، وقانون أوكن

البطالة هي مشكلة حادة موجودة على مستوى العالم تعكس وجود فائض في العمالة، ولا تؤدي البطالة المرتفعة فقط إلى هدر الموارد، بل تقلص أيضًا حجم النشاط الاقتصاد، وفي الوقت الحالي تواجه كل الدول على حد سواء هذه المشكلة الخطيرة، سواء كانت دول صناعية متقدمة تمتلك برامج تنموية قوية، أو دولة نامية (محرومة)، وتكون البطالة بشكل طبيعي في الاقتصاد عندما يواجه الكثير من الناس صعوبة في العثور على الوظائف المناسبة التي تتناسب مع مستوى اهتماماتهم، وقد تصور الاقتصاديون من مدارس فكرية مختلفة هذه القضية الأساسية من منظور مختلف، حيث يقترح الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد أن البطالة تحدث عندما تُفرض صرامة من قوى خارجية، بينما تفترض النظرية الكينزية أن البطالة موجودة بسبب عدم كفاءة الأسواق والطلب غير الفعال على السلع والخدمات، كما ورد في أحدث تقرير لصندوق النقد الدولي (2018)، "تعتبر البطالة كنسبة من قوى العمل بشكل دوري لم تتمكن من العثور على وظيفة مناسبة لها". أفادت منظمة العمل الدولية (2018) أن البطالة هي حالة تتعلق بالأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 عامًا فأكثر والذين هم خارج العمل أو لديهم إرادة قوية

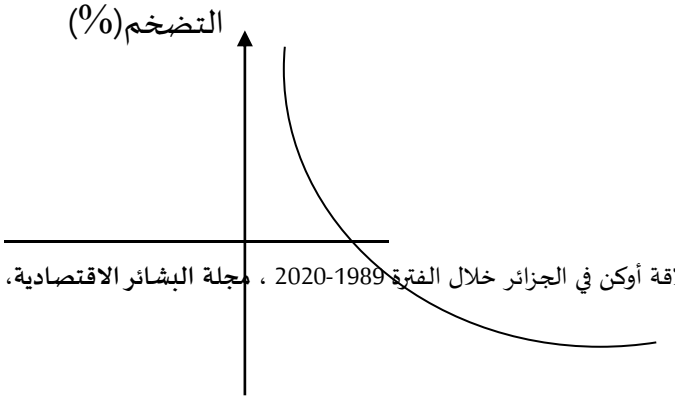
للعمل ويسعون باستمرار لذلك في الأسابيع الأربعة السابقة، لكنهم لم يتمكنوا من العثور على وظيفة مناسبة، والأشخاص الذين لا يهتمون طواعية بالعمل لا يُعتبرون من البطالين.

1. منحني فيليبس:

منحني فيليبس نسبةً إلى الاقتصادي المولود في نيوزيلندا ألبان ويليام فيليبس، وهو رسم بياني (منحنى) يُظهر العلاقة بين معدل تغير الأجور النقدية ومعدل البطالة، ويُعتبر منحني فيليبس مفهومًا اقتصاديًا يُفيد بأن التضخم والبطالة لهما علاقة مستقرة وعكسية، حيث يرتبط التضخم المرتفع بانخفاض البطالة والعكس صحيح[1].

وبرهن فيليبس عن وجود علاقة خطية معكوسة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في دراسة إحصائية للأرقام السنوية الملاحظة للبطالة ومعدل الأجور النقدية لمدة خمسين عامًا من 1861 إلى 1913، وكانت الدراسات الأخرى من 1913 إلى 1948 ومن 1948 إلى 1957. كانت منهجية فيليبس هي رسم منحنى أفضل (أكثر ملائمة)من خلال الرسم البياني المبعثر للتوليفات من البطالة ومعدل الأجور النقدية للمملكة المتحدة، وقد أظهر المنحنى الناتج شكلًا مشابهًا كثيرًا لمنحنى الطلب[2].

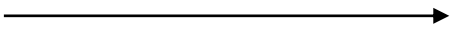
منحنى فيليبس



[1] - متيوي رحمة، البطالة بين منحنى فيليبس وعلاقة أوكن في الجزائر خلال الفترة 1989-2020 ، **مجلة البشائر الاقتصادية**، ح9، ع1، 2023، ص ص.19-36.

[2] - متيوي رحمة، **مرجع سابق**، ص ص.19-36.

البطالة (%)



فالمبدأ الأساسي لمنحني فيليبس هو أن هناك علاقة مستقرة معكوسة بين البطالة ومعدل التضخم كما يُقارب من خلال تغييرات الأجور النقدية

2. منحنى اوكن:

يصف قانون أوكن الاقتصادي المولود في الولايات المتحدة علاقة إحصائية بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي، وفقًا لقانون أوكن فإن زيادة بنسبة 2% في الناتج تتوافق مع انخفاض بنسبة 1% في معدل البطالة الدورية، لذلك يعتبر النمو الاقتصادي شرطًا ضروريًا لتقليل معدل البطالة، وزيادة بنسبة 1% في معدل نمو الاقتصاد ستؤدي إلى تقليل معدل البطالة بنسبة 0.5%، لذا فإن اكتشاف أوكن يتعلق بكيفية العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة كما يتعدى ذلك إلى أن يكشف قانون أوكن "عن مقدار الناتج المحلي الإجمالي الذي قد تفقده الدولة عندما يتجاوز معدل البطالة معدلها الطبيعي.

ويعتمد الناتج على مقدار العمل المستخدم في الإنتاج، لذا هناك علاقة إيجابية بين الناتج والتوظيف وبالتالي يمكن القول أن هناك علاقة سلبية بين الناتج والبطالة.

قائمة المراجع:

1. عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعة الجامعية، الجزائر1994،
2. كمال بايزيد، **مطبوعة محاضرات في مقياس :الاقتصاد الكلي 1**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2022/2021، ص09.

3. فرد أم الخير، **مطبوعة علمية في مقياس: الاقتصاد الكلي (1)**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018،2019، ص ص 164، 165.

4. تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

5. شبوطي حكيم ، مراح ياسين، فعالية السياسة النقدية كآلية للحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر للفترة: 2000 – 2015، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية**، ح4، ع 2، 2017، ص ص.173-196.

6. بوعالم مولاي، محمد سفير، اثر البطالة والتشغيل على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة : 1970 - 2015، **دراسات اقتصادية معمقة**، ح3، ع2، 2018، ص ص. 258-289.

7. Farida Merzouk , (ansej) : Quel Bilan Après 20 Ans D'existence ?, **Maaref**, V 13, N 1, 2018, P. 496-517.

8. أمينة بركان، نورالدين جليد، مصداقية السياسة النقدية وإشكالية استهداف التضخم في الدول النامية -دراسة تحليلية-، **حوليات جامعة الجزائر1**، م 34 ، ع01، 2020 ،ص. 696-716.

9. متيوي رحمة، البطالة بين منحنى فيليبس وعلاقة أوكن في الجزائر خلال الفترة 1989-2020 ، **مجلة البشائر الاقتصادية**، ح9، ع1، 2023، ص ص.19-36.